

أزمة «شاس» والأرقام الضائعة!



صفحة (٦) ة

مقاربة نقدية في كل إسرائيلي «مستعرب» صغير!



صفحة (٧) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٧/١٢/٢م الموافق ٢ ربيع الأول ١٤٣٩هـ العدد ٤٠٩ السنة الخامسة عشرة

كلمة في البداية

عن النظرة الإسرائيلية إلى الإنسان العربي كـ «خطر وجودي»!

بقلم: أنطوان شلحت

تطالعون في الصفحة الثانية من هذا العدد عرضاً تحليلياً مسهباً لبحث إسرائيلي جديد أعده طاقم من «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ونشر في كتاب يقع في ١٨٤ صفحة صدر عن المعهد في أوائل تشرين الثاني الجاري تحت عنوان «شراكة محدودة الضمان - العرب واليهود في إسرائيل ٢٠١٧».

ويشير البحث من ضمن أمور عديدة، إلى أن «التوتر بين العرب واليهود في إسرائيل» يحتل المرتبة الأولى في لائحة «التوترات الاجتماعية في إسرائيل»، وإلى أنه بينما كان ٤٧ بالمئة من العرب و ٥٠ بالمئة من اليهود يعتقدون في العام ٢٠١٢ أن هذا التوتر هو الأقوى والأكثر حدة في إسرائيل، ارتفعت نسبة هؤلاء في العام ٢٠١٦ إلى ٥٠ بالمئة بين العرب و ٦٨ بالمئة بين اليهود. ويتضح منه أيضاً أن المعسكر الذي يشكك في فكرة الدمج المتساوي للعرب في إسرائيل بل المعادي لها، هو المعسكر الأكبر بصورة بيّنة في صفوف مجموعة الأكثرية اليهودية، حتى بالمقارنة مع المعسكر الذي يبدى استعداداً للتنازل عن مكانته التفضيلية لصالح دمج الجمهور العربي في شؤون الدولة والمجتمع على قاعدة المساواة، مع عدم التنازل في معظم الحالات عن تعريف إسرائيل بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»!

ومثلاً يرد في نطاق عرض هذا البحث، فقد انطلق معدوه من نقطة، نفترض بأنها مسبقة الأدلة، هي تحميل السكان العرب وتخهم السياسية والفكرية مسؤولة تصاعد حدة التوتر المذكور ارتباطاً بوقائع متعددة، اختاروا أن يعيدوا إلى الأذهان من بينها وثائق التصور المستقبلي التي نشرت في منتصف العقد الفائت وعكست «مطلب الأقلية العربية بالاعتراف المؤسساتي الرسمي بها كأقلية قومية أصلانية، إلى جانب المطالبة بالمشاركة الكاملة في السلطة»، وجزوا بأن «نشر هذه الوثائق عمق التوتر بين العرب واليهود في إسرائيل وزاد من حدته»!

أشير إلى هذا كله لا في سبيل التمهيد للتساجل معه، وإنما لعكس صورة عن الأفكار المقولية الجاهزة التي تحكم جل المواقف الإسرائيلية إزاء القضايا الفلسطينية والعربية.

وعلى هذه الأفكار المتجذرة على نحو عميق في التربة الإسرائيلية الرسمية والشعبية، يفتح الباحث والمترجم الإسرائيلي يونتان مندل النار في سياق مقاربة نقدية جديدة نشرها أخيراً في كراسة «دليل العالم العربي» التي صدرت في مناسبة إقامة معرض خاص للفنون تأمير تسادوك في متحف تل أبيب للفنون معروفاً «النظرة الإسرائيلية إلى العالم العربي»، وقدم فيها قرارة معمقة في وقائع ترسخ مفهوم «الاستعراب» داخل المجتمع الإسرائيلي في شتى المستويات، وفي مقدمتها المستوى الثقافي المؤلج بالصهيونية، والمستوى الأمني الذي ما يزال المسؤولون عنه يسعون لمسكرة كل مجالات الحياة المدنية في إسرائيل (طالع ترجمة خاصة لها ص ٧).

ويتوصل مندل إلى خلاصة مثيرة فحواها أن الذين يقدمون أنفسهم بأنهم «يعرفون» العرب بشكل جيد في إسرائيل، ولا سيما في وسائل الإعلام، هم تحديداً الأكثر مساهمة في القضاء على ما يسميه «الاحتمال الأخير للعيش المشترك» بين الشعبين، وهم، بزيه، يندرون العرب واليهود على حد سواء باتخاذ الحيلة والحذر من بعضهم البعض، «والعالم الوحيد الذي يسعون إلى تجديده وتاصيله بيننا هو ذلك الذي يعزز وساطتهم، وفي إطاره تبقى إسرائيل جسماً غريباً في العالم العربي».

وبقدر ما إن الغاية التي ينشدها هؤلاء، بموجب ما يعيد مندل تكايدته مراراً وتكراراً، هي أن يرى الإسرائيليون في العربي لمجرد كونه كذلك خطراً وجودياً - كما راه بكيفية ما بحث «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» السالف - بدلاً من أن يرونه إنساناً أولاً، فإنه بموازاة ذلك تُزَيّن هذه الغاية نفسها أمام الإسرائيليين سبيل العروب إلى الأمام من المسؤولة عن استمرار الصراع والحروب ومعاناة الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ أو في مناطق ١٩٤٨، وهذا ما يشدد عليه المدير الأكاديمي لمعهد التفكير الإقليمي» في إسرائيل (أقر أن ذلك في مكان آخر من هذه الصفحة)، عندما يلجأ إلى أن منهجية طمس المعلومات المتعلقة بالفلسطينيين في التحليلات الصادرة عن المؤسسة السياسية الإسرائيلية وعن معظم أدبيات المؤسسة الأكاديمية ووسائل الإعلام، تستهدف بالأساس إخفاء المعلومات التي تعطي صوتاً وهيئة إنسانيين لهؤلاء الذين تتحدث عنهم، بما يقدم تطلّعها الدائم إلى شيطنتهم.

بناء على ذلك يمكن القول إنه تركز وعي إسرائيلي عام إزاء الإنسان الفلسطيني، وهذا الوعي أخذ بالانقراض أكثر فأكثر في ظل تواتر الحديث عن هذا الإنسان كخطر من طرف اليمين، من جهة، ومن جهة أخرى في ظل تواطؤ من يفترض أن يكون معارضة فعلية لهذا اليمين مع ذلك الحديث حد استخدامه لمغازلة قواعد اليمين، كما شهدنا مرات يصعب حصرها خلال الأعوام القليلة الفائتة.

إسرائيل تبدي قلقها من تعزز الحلف بين روسيا وإيران وتركيا! *تحليلات أمنية: الجبهة الشمالية تشكل الآن أكبر تحد بالنسبة إلى إسرائيل* «في حال قيام الجهاد الإسلامي بالانتقام لعملية تفجير النفق سيكون تصعيد في مواجهة غزة»!



مقاتلون روس يجهزون طائرة تم لهم للصف في سورية.

هذا الأسبوع إن الوجود الإيراني في سورية شرعي، وذلك بعد أسبوعين من الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي لإسرائيل حيث أظهر كثيراً من الود وقليلاً من الخطوات العملية ضد التمدد الإيراني.

ومضى رابابورت قائلاً: هل التصعيد في الشمال يمكن أن يتحول من كلام إلى صواريخ؟ على الرغم من تهديدات جميع اللاعبين، وحتى إيران تفهم ما هي الحرب النفسية، ليس لأي طرف من الأطراف مصلحة حقيقية في الانجرار إلى حرب، وبالتأكيد ليس إسرائيل. بيد أن المشكلة هي أن للتصعيد ديناميكية خاصة به، ويمكن أن تنشأ حرب أيضاً من جراء سوء فهم للعدو (أنظر عملية الجرف الصامد في العام ٢٠١٤). لذا فإن الوضع حساس للغاية.

هذا الأسبوع بت الخطوات في المساحة الأخرى، في مواجهة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية التي يأتي تمويلها وتعليماتها من طهران، أيضاً كأنها حرب نفسية حقيقية. بداية هذه المعركة كانت من خلال الظهور الدراماتيكي لمسئق الأنشطة في المناطق اللواء يوفاف مردخاي، أمام الكاميرات مساء يوم السبت. قال مردخاي بلغة عربية سليمة يدرسونها في وحدات الاستخبارات في الجيش: «إن حركة الجهاد الإسلامي تلعب بالناظر على ظهر سكان قطاع غزة، وعلى حساب المصالحة الفلسطينية،

وذلك بعد أسبوعين من الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي لإسرائيل حيث أظهر كثيراً من الود وقليلاً من الخطوات العملية ضد التمدد الإيراني.

ومضى رابابورت قائلاً: هل التصعيد في الشمال يمكن أن يتحول من كلام إلى صواريخ؟ على الرغم من تهديدات جميع اللاعبين، وحتى إيران تفهم ما هي الحرب النفسية، ليس لأي طرف من الأطراف مصلحة حقيقية في الانجرار إلى حرب، وبالتأكيد ليس إسرائيل. بيد أن المشكلة هي أن للتصعيد ديناميكية خاصة به، ويمكن أن تنشأ حرب أيضاً من جراء سوء فهم للعدو (أنظر عملية الجرف الصامد في العام ٢٠١٤). لذا فإن الوضع حساس للغاية.

هذا الأسبوع بت الخطوات في المساحة الأخرى، في مواجهة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية التي يأتي تمويلها وتعليماتها من طهران، أيضاً كأنها حرب نفسية حقيقية. بداية هذه المعركة كانت من خلال الظهور الدراماتيكي لمسئق الأنشطة في المناطق اللواء يوفاف مردخاي، أمام الكاميرات مساء يوم السبت. قال مردخاي بلغة عربية سليمة يدرسونها في وحدات الاستخبارات في الجيش: «إن حركة الجهاد الإسلامي تلعب بالناظر على ظهر سكان قطاع غزة، وعلى حساب المصالحة الفلسطينية،

الله عن حساب العدو الإسرائيلي، لكن التحركات الإيرانية التي تشمل إقامة قاعدة دائمة على أراضي سورية هي ذات أهمية كبيرة: تسعى إيران إلى رفع مستوى تهديدها حيال إسرائيل قبل احتمال تعرض منشآتها النووية للهجوم، لذا يشكل وجودها الرسمي على أراضي سورية خطراً لا مثيل له. وأضاف: إن التخوف الأكبر هو من أن تنتقل إيران إلى سورية في المستقبل بطاريات دفاع جوي أكثر تطوراً، وصواريخ بر وبحر متطورة تمس بحرية الملاحة والطيران. ويمكن أن يشكل هذا بداية فقط لحرب ماروخية ضخمة.

وأشار المعلق إلى أنه من وراء كواليس التصريحات أمام الميكروفونات، تجري اتصالات سياسية دولية تهدف لمنع التمرركز الإيراني في سورية. وقد وظفت إسرائيل جهوداً كبيرة في واشنطن للتحذير من هذا الخطر الذي لا يتهددها فقط، بل يهدد الأردن أيضاً، الجارة الثالثة في مثلث الحدود، لكن الأميركيين ليسوا معنيين بسورية حقاً. وإن الذي يسيطر على سورية بعد انتصار الأسد في الحرب الأهلية هو روسيا. ويقول الروس لكل طرف من الأطراف بمن فيهم إسرائيل، ما يرغب في سماعه، لكنهم يفعلون ما هو الأفضل بالنسبة إلى روسيا. في هذه المرحلة، تلتقي المصلحة الروسية بصورة غير سيئة مع المصلحة الإيرانية. لهذا قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

المدير الأكاديمي لـ «متمدى التفكير الإقليمي»:

يصعب على الإسرائيليين رؤية أنهم المذبون المركزيون في استمرار معاناة الفلسطينيين!

لم تتروا ذلك وعلى ما يبدو لن ترونه، فلكي نحافظ على الصورة المشوهة التي بنيناها لأنفسنا، من المهم أن نواصل النظر فقط إلى الأعلى، وأن ننظر من الأعلى على السياسة، المؤسسات والعداوات الداخلية بين المجموعات المختلفة من العرب والفلسطينيين. الويل لنا إن نظرننا إلى الأناص الصغار الذين ينادس عليهم في الحياة العادية، هذه الحياة التي تصعب غير محتملة أكثر فأكثر حتى لحظة الانفجار التي تشبه اللحظة التي اشتعل فيها محمد البوعزيزي في تونس والتي لم يتبنا أحد بها مسبقاً. كما لو أن هؤلاء العرب هم لغزاً وغتم قائلاً: لا يمكن أن نتوقع شيئاً من السياسيين في اليمين، فمأذا سيفعلون بأنفسهم إن لم يقوموا بالإنكار وكسر المراسم التي توضع أمامهم مرة تلو الأخرى! لكن بالإمكان التوجه للسياسيين في اليسار والإعلاميين المستقيمين: هل تريدون البدء من مكان ما؟ لماذا لا تبدؤون بدمج معلومات من منظمات حقوق الإنسان حول الحاصل في غزة والضفة الغربية في طريقة نظركم وتحليلكم، ليس فقط لكي تمنحوا هذه المنظمات شرعية جماهيرية في ظل الأجواء الخائفة التي تسود الدولة إنما لأن هذه هي المعلومات الوحيدة التي تعطي صوتاً وهيئة إنسانيين لهؤلاء الذين تتحدثون عنهم، المعلومات الوحيدة التي تجعلهم بشريين. فلنبداً من هنا، والبقية، إن شاء الله، ستأتي لوحدها.

على الوعي الدولي، فمنظمات حقوق الإنسان تساعدنا أن نثبت بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ومن لا يعجبه ذلك بإمكانه أن ينتقل للعيش في غزة برفقة هذه المنظمات. هذه هي المنظمات التي تحكي لنا عما يجري في الميدان حقاً، ما لا نريد رؤيته، سماعه أو قرأته. خذوهم من وجهنا فمن غير المريح بأن نعرف بأن هذا هو ذنبنا في نهاية المطاف.

واكد: نعم، إنه ذنبنا. فنحن نكرم شعباً كاملاً من حقه القومي، ولكي نضمن بأن يكون الانتصار تاماً («كي الوعي») فنحن نكرم الأفراد الذين يشكلون هذا الشعب من حقوق الإنسان. لهذا نحن في نهاية المطاف مسؤولون. نحن من يتحمل مسؤولية هذه الفوضى حتى لو لم تكن الوحيدين الذين يساهمون في تفشيها.

متى كانت المرة الأخيرة التي رايتهم فيها سياسياً أو محلاً منشهوراً أو مستشرقاً إسرائيلياً من قلب الأكاديميا- مع العلم بأن جميعهم «مهنيون» وجميعهم «لا يتدخلون في السياسة» وجميعهم «حياديون» وجميعهم يفهمون الطريقة. يحل ما يجري في الضفة وغزة على أساس التقارير والمعطيات التي توفرها منظمات حقوق الإنسان المتواجدة في الميدان؟ أو يتطرق إلى الجانب الإنساني في معرض الحديث السياسي عن الأوضاع في غزة مثلاً؟.

وجميعنا نفهم الطريقة. لكن هذه الطريقة لا تمثل شيئاً، فالحياة نفسها، كما يقولون، أكبر من الناس، المنظمات والعمليات السياسية، ومن لا يفهم الحياة نفسها لا يفقه شيئاً.

وتابع: في هذه الأثناء نشر ملحق صحيفة «هآرتس» (بتاريخ ٣ تشرين الثاني) مقابلة مع محمد منصور، أخصائي نفسي فلسطيني من إسرائيل من قرية المشهد، يتطوع في إطار منظمة «طباة لحقوق الإنسان» وينتقل بشكل ثابت بين إسرائيل وغزة، الواقع الذي يتحدث عنه فطبع: الفوضى في قطاع غزة عارمة، وهي تشوش الأعراف والأنماط المقبولة في المجتمع الفلسطيني والعربي. مع ذلك، فنحن من جهتنا نبقى على جهلنا. والمعلومات المركزية التي نكتشف عليها في الأكاديميا والإعلام هي فقط أن هناك مصلحة برعاية مصرية قد تنجح وقد لا تنجح.

وتساءل: ما هي المعلومات التي لا نعرفها؟ كل ما تواظب منظمات حقوق الإنسان، من خلال عملها الشاق والمقدس، على نشره على مدى سنوات وسنوات، تلك المنظمات التي تحولت إلى شبه ممسحة ينادس عليها في الحكومة والكنيسة، والتي يضيقون عليها الخناق أكثر فأكثر لكي تصمت لكن يلوحون بها في الخارج، ومن يجارها بشكل أشد في البيت يتفاخر بها بصوت أعلى في الخارج، لأنها لاعب مناصر في المعركة

قال د. أساف دافيد، المدير الأكاديمي لمعهد التفكير الإقليمي» في إسرائيل، إن إسرائيل، وعلى رأسها مؤسسات الحكومة والأكاديميا والإعلام المماسس، تحل ما يحدث في الجانب الفلسطيني من خلال المنظور الأمني.

وأضاف أن هذا ليس بالأمر الجديد، لكن هذا المنظور يقع في حقل أوسع، مؤسساتي- سياسي، ومن المهم إضاءة هذا الجانب «لأن الخطاب المؤسساتي- السياسي يتضمن عملياً معلومات من نوع معين تصقل وعينا وتقصي- وتخفي عملياً- معلومات من نوع آخر».

ويهدف إلى «إحداث تغيير في الوعي الإسرائيلي إزاء العالم العربي»، كما يرد في أهدافه ضمن موقعه على الشبكة.

وجاءت أقوال دافيد هذه في سياق مقال نشره أخيراً في أعقاب اتفاق المصالحة الفلسطيني، وكتب فيه:

تم التوصل أخيراً إلى مصالحة بين حركتي حماس وفتح. فتدافعت كتائب وفرق من المستشرقين في الأكاديميا والإعلام إلى تحليل كل مقولة، كل شخصية، كل خطوة، ومن ثم وضعها في سياق سياسي، تكتيكي أو استراتيجي. وهكذا جرى تحليل كل ترابم، مصر، روسيا، إيران، السعودية، قطر، أبو مازن، دحلان، هنية، السنوار، الجهاد الإسلامي، السليبين، السنة، الشيعة، هذا الهلال وذاك الهلال، فجميعنا أنكبنا

بحث جديد لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بعنوان «شراكة محدودة الضمان .العرب واليهود في إسرائيل ٢٠١٧»

التوتر بين اليهود والعرب هو الأعمق والأكثر حدةً في إسرائيل!

***طاقم البحث يتهم «وثائق التصور المستقبلية» بالمسؤولية عن هذا التوتر المتصاعد باستمرار متجاهلاً سياسات التمييز العنصري**

وحملات التحريض السياسية والرسمية المعادية للعرب والتشريعات المتواترة الموجهة ضد العرب وحقوقهم، السياسية والمدنية*

عرض: سليم سلامة

تشكل «مكانة العرب في إسرائيل» إحدى القضايا الأكثر خلافية بين مكونات «مجموعة الأغلبية القومية اليهودية». ويتضح أن «المعسكر الذي يشكك في فكرة الدمج المتساوي للعرب في إسرائيل، بل المعادي لها، هو المعسكر الأكبر بصورة واضحة، بالمقارنة مع المعسكر الذي يبدي استعدادا للتنازل عن مكانته التفضيلية لصالح دمج الجمهور العربي في شؤون الدولة والمجتمع على قاعدة المساواة، مع عدم التنازل . في معظم الحالات - عن تعريف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي!»

من جانب آخر، يحتل «التوتر بين العرب واليهود في إسرائيل» المرتبة الأولى في قائمة «التوترات الاجتماعية في دولة إسرائيل»: فبينما كان يعتقد ٤٧% من العرب و ٥٠% من اليهود في العام ٢٠١٢، أن هذا التوتر (بين العرب واليهود) هو الأقوى والأكثر حدة في إسرائيل، ارتفعت نسبة هؤلاء في العام ٢٠١٦ إلى ٥٠% من العرب و ٦٨% من اليهود.

هاتان اثنتان من أبرز الخلاصات التي توصل إليها بحث جديد أجراه طاقم من «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ونشر، تفصيليا، في كتاب من ١٨٤ صفحة صدر عن المعهد في أوائل تشرين الثاني الجاري تحت عنوان «شراكة محدودة الضمان - العرب واليهود في إسرائيل ٢٠١٧».

الكتاب، الذي تصدرته أسماء طاقم الباحثين (البروفسور تمار هيرمان، حنان كوهين، فادي عمر، آلا هيلر وتسبيي لزار - شواف) هو حصيلة «بحث مرحلي» يجريه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في محاولة لفحص منظومة العلاقات بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل. وقد اختار المعهد وطاقم باحثيه تقصي منظومة العلاقات، هذا العام، في ثلاثة مستويات مختلفة، لكن مكملة، هي: مستوى الدولة، مستوى المجتمع ومستوى العلاقات الفردية الشخصية؛ وعلى جملة من المحاور، في مركزها: (تعريف) الهوية القومية الشخصية، الموقف من حق الملكية على البلاد، مدى إنصاف الدولة في تعاملها في مجموعة الأقلية الأصلانية العربية، مدى الاستعداد لتقاسم الموارد وللتشارك في عمليات اتخاذ القرارات، الأفكار والمواقف النمطية المتبادلة وغيرها.

أحد الأسباط الأربعة
وواقع الإقصاء والتهميش!

في مقدمته للكتاب، يستهل طاقم الباحثين باقتباس بعض مما قاله رئيس دولة إسرائيل، رؤوفين ريفلين، ضمن الكلمة التي ألقاها في حفل إحياء الذكرى الـ ٥٨ لمجزرة كفر قاسم، والذي أقيم في البلدة نفسها يوم ٢٦/١٤/٢٠١٤، وجاء فيه: «دولة إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي الذي عاد إلى أرضه

بعد ألفي سنة من الشتات. لهذا الغرض أقيمت هذه الدولة. لكن دولة إسرائيل ستبقى أيضا، إلى الأبد، وطن وبيت جمهور عربي واسع يعد أكثر من مليون ونصف المليون إنسان، يشكلون أكثر من عشرين بالمئة من مواطني الدولة. الجمهور العربي في دولة إسرائيل ليس مجموعة هامشية في المجتمع الإسرائيلي. إنه جزء لا يتجزأ من هذه البلاد. جمهور متبلور يجتمع على هوية قومية وثقافية مشتركة ستبقى تشكل، دائما، مركبا أساسيا في المجتمع الإسرائيلي. حقا، وحتى لو لم يسع أي واحد منا إلى هذا، إلا أنه قد كتب علينا العيش إلى جانب بعضنا البعض، مع بعضنا البعض، شركاء في المصير!»

يعتبر طاقم الباحثين أن أقوال رئيس الدولة هذه «تصف منظومة العلاقات اللائقة في نطاق دولة قومية، بين مجموعة الأغلبية ومجموعة الأقلية الاصلانية، وهي تجسد - في نظهم - مبدأ ينسجم مع تعريف دولة إسرائيل بأنها دولة يهودية وديمقراطية ويشمل تعاونا واندماجا متساويين بين الجمهورين، العربي واليهودي، من خلال المحافظة على الطابع القومي اليهودي للدولة!»

لكن الواقع يخبئ أن «هذا المبدأ غير مقبول على الجميع وليس من السهل تطبيقه في الحالة الإسرائيلية، المعقدة بشكل خاص». وكما بينت أبحاث سابقة، ولا يصف البحث الجديد أيضا، فإن الاقتباس الوارد من كلام رئيس الدولة «لا يهدف واقعا قائما. ذلك لأن الأقرار بشراكة المصير بين الجمهورين العربي واليهودي في نطاق دولة إسرائيل لا يزال بعيدا عن تجسيد حالة الوعي السائدة، كما أنه غير مقبول على قطاعات واسعة جدا، في الجانبين اليهودي والعربي على حد سواء!»

ويضيف الباحثون، في مقدمتهم، أنه في موازاة حديث رئيس دولة إسرائيل، ريفلين، بشأن اعتبار العرب في إسرائيل «أحد الأسباط الأربعة» التي تعيش في هذه البلاد (وهو ما ورد في خطاب ريفلين في «مؤتمر هرتسليا» يوم ٧ حزيران ٢٠١٥)، «يمكننا عرض تشكيلة واسعة من الاقتباسات، مما أدلى به قادة سياسيون (يهود إسرائيليون) آخرون، رجال دين، إعلاميون، مدوّنون وآخرون كثيرون غيرهم، الذين ينكرون ويرفضون حق العرب في أن يتم اعتبارهم جزءا من الـ «نحن» القومية، بل يعتبرونهم بقايا زائدة عن الحاجة في أفضل حال، أو طابورا خامسا من الداخل في أسوأ حال!» وكما بينت تقارير «مؤشر الديمقراطية» الصادرة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تباعا، فإن المواقف المعارضة والرافضة لمساواة العرب وإشراكهم في حياة الدولة «قد تغلغلت في أوساط واسعة من الجمهور الإسرائيلي اليهودي»، حتى أصبحت هذه الأوساط وقياداتها السياسية وممثلوها في السلطة «يطالبون بتحويل دولة إسرائيل إلى دولة يهودية، مع التخلي الواعي عن طابعها المدني - الديمقراطي، بما يتجسد فعليا من خلال: التخلي عن المساواة المدنية الكاملة ومنع اليهود حقوقا تفضيلية فائضة في مجالات حياتية معينة... مع العلم أن تفضيل

«اليهودية» على «الديمقراطية» في تعريف الدولة رسميا يعني، من ضمن ما يعنيه، إقصاء الأقلية العربية، سياسيا واجتماعيا، وتهميشها!»

«وثائق التصور المستقبلي»

عمقت التوتر بين العرب واليهود!

يرى طاقم البحث أن «إمكانية الاندماج والتعاون بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل» تشكل إحدى المسائل «التي تميز، بوضوح، بين المعسكرين الأساسيين في المجال السياسي الأمني» في إسرائيل، وهما اللذان يسمّيهما الطاقم «معسكر اليسار ومعسكر اليمين». أما «معسكر الوسط»، فيتأرجح في هذه المسألة - طبقا لطاقم البحث - «بين القطبين المذكورين، تبعا للموضوع العيني». وتبين نتائج استطلاع الرأي الذي يشكل أساس هذا البحث وكتابه أن مسألة مكانة الجمهور العربي في الدولة تميز، أيضا، بين من تشكل «الإسرائيلية» بطاقة التعريف الهويةاية المركزية بالنسبة لهم، وبين من يعتبرون «اليهودية» هي المركّب المركزي في تعريف هويتهم.

على خلفية الفوارق الكبيرة في القوة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ما بين اليهود والعرب في إسرائيل، «من الصعب، وربما من غير الصحيح»، كما ينوه الباحثون، المقارنة بين الأغلبية والأقلية وتوجيه الأسئلة ذاتها وتقديم المطالب لنفسها إليهم. ولكن «مع ذلك، من غير الممكن، وغير الصحيح أيضا، يضيفون، «تجاهل حقيقة أنه ليس في الجانب اليهودي فقط، وإنما في الجانب العربي أيضا، تطلعات مترامنة تؤيد الاندماج والتعاون لما فيه خير الكل الإسرائيلي وصالحه، لكن إلى جانب أصوات أخرى مغايرة تنكر هذه الإمكانية وترفضها!» وهنا، يعرض طاقم البحث ما يصفه «مواقف القيادات والقوى الفكرية بين العرب»، إذ منها ما «يؤكد احتمالات العيش المشترك ويعمل، فعليا، لتحقيقها ولمساواة الظروف»، انطلاقا من «الإيمان بأنه في ظل الظروف الصحيحة والمناسبة - إلغاء التمييز ومنع العرب إمكانية التعبير الجماعي - يمكن العيش سوية حتى في ظل دولة قومية يهودية»، بينما ثمة «أصوات أخرى تُسمّع عاليا، بما في ذلك في الساحة البرلمانية والثقافية والاجتماعية - سياسيون، مثقفون، رجال دين وغيرهم - تقلل من احتمال تكون «نحن» إسرائيلية مدنية يهودية - عربية مشتركة، بل ثمة أيضا معارضون لهذا من منطلقات مبدئية، يتبنون موقفا يسندونه، بوجه عام، على الادعاء بأن التعايش هو مصطلح مشين يطمس الفوارق بين القوي والضعيف، بين المستوطن والأصلائي، مصطلح يدير الظهر لآخلاقيات السلام الحقيقي»، وهي الآخليات التي «تستوجب، في نظر هؤلاء، اعتراف الجمهور اليهودي وقادته بأنهم جزء من مجموعة مهاجرين وبأنهم - بكونهم قوة استعمارية - قد سلبوا، وما زالوا يسلبون، حقوق الأقلية الاصلانية»، وهو ما «ينبغي كشفه وعدم تمويحه بالحديث عن تعاون وشراكة وتعايش».

ويعتبر طاقم البحث أن أصحاب هذه الأصوات الأخيرة «يستأنفون

النتائج الأساسية للبحث حول العلاقات بين العرب واليهود:

غالبية اليهود تعتقد أنه لا يمكن للمواطن العربي أن يشعر بأنه جزء من الشعب الفلسطيني وأن يكون في الوقت ذاته «مواطننا مخلصا للدولة»!

كما تعتقد أن من الأفضل لليهود والعرب أن يعيشوا على انفراد كل في مجتمعه «كي يتسنى لليهود المحافظة على هويتهم اليهودية»

بينما المسيحيون هم المجموعة العربية الأكثر تحفظا من الانفصال. أكثر من نصف العينة العربية بقليل (٥٦ بالمئة) يعتقدون بأن أعضاء الكنيست العرب، «القائمة المشتركة» و«لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية» يمثلون الوسط العربي في الدولة بصورة جيدة، مقابل أقلية بين الجمهور اليهودي (٣٥ بالمئة) وبين الدروز تعتقد ذلك.

أغلبية ضئيلة بين الجمهور اليهودي (٥٢ بالمئة) تعتقد بأن العرب لم يقبلوا حتى الآن بوجود دولة إسرائيل ويرغبون في القضاء عليها (ارتفاع في نسبة الذين يعتقدون ذلك، مقارنة بما أظهرته استطلاعات رأي سابقة). لهذا الرأي أغلبية واضحة بين مؤيدي اليمين، الحريديم والمتدينين التقليديين.

أغلبية الجمهور اليهودي (٥٩ بالمئة) تعتقد بأن إسرائيل تستطيع أن تكون دولة يهودية بكل معنى الكلمة وديمقراطية أيضا. في الوقت نفسه، نحو نصف الجمهور العربي (٥٢ بالمئة) يوافقون، هم أيضا، على أن إسرائيل تستطيع المواجة بين هذين التعريفين اليهودي والديمقراطي)، بكل معنى الكلمة.

غالبية المشاركين العرب في الاستطلاع (٦٧ بالمئة) قالوا إنه ليس من حق إسرائيل تعريف نفسها بأنها دولة قومية للشعب اليهودي. بين الدروز أيضا - رغم كون مواقفهم أكثر قربا من مواقف اليهود في الكثير من القضايا - هناك أغلبية تقول إن إسرائيل لا تمتلك هذا الحق. في الوقت ذاته، غالبية اليهود (٥٨ بالمئة) تعتقد بأنه يجب إلغاء حق التصويت لكل من يبدي عدم استعداده للتصريح بأن دولة إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي.

غالبية اليهود (٦٧ بالمئة) تعتقد بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية للمواطنين العرب أيضا، بينما أقلية فقط بين العرب (٤٥ بالمئة) توافق على هذا الرأي. تشير معطيات الاستطلاع المختلفة إلى وجود أغلبية في الجمهور العربي معنية بالمساواة التامة في جميع مجالات الحياة وبالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات في مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال العام. لكن أغلبية من العرب (٧٧ بالمئة) تعتقد بأن السلطات الإسرائيلية لم تتعامل بصورة متساوية ومنصفة مع العرب، على مدار السنوات الماضية. أكثر من نصف اليهود (٥٢ بالمئة) .غالبيتهم من

على حق دولة إسرائيل في تعريف نفسها بأنها دولة قومية للشعب اليهودي»، ثم يطالبون بتغييرها لتكون «دولة حيادية من الناحية القومية، أي دولة لجميع مواطنيها!» ويسجل الباحثون أن «نتائج بحثنا هذا تثبت أن هذا الموقف قد تغلغل عميقا في الوعي العام لدى الجمهور العربي في إسرائيل» وأنه (الموقف) «يتجسد، مثلا، في وثائق التصور المستقبلي التي نُشرت في منتصف العقد الماضي، والتي عكست مطلب الأقلية العربية بالاعتراف المؤسساتي الرسمي بها كأقلية قومية أصلانية، إلى جانب المطالبة بالمشاركة الكاملة في السلطة.»

ويقر طاقم الباحثين أنه «سواء قبلنا بما ورد في تلك الوثائق أم رفضناها»، إلا أن «الحقائق تبين أن نشر هذه الوثائق قد عمق التوتر بين العرب واليهود في إسرائيل وزاد من حدته!» ودليله على ذلك هو ما يظهر في نتائج «مؤشر الديمقراطية»، سنويا وتباعا، من ارتفاع مستمر في حدة هذا التوتر ومن كون هذا التوتر يشكل، «في وعي الجمهور المحلي» (٩٢)، «التوتر الأقوى والأكثر حدة من بين جميع التوترات الاجتماعية في الدولة (بين اليسار واليمين، بين المتدينين والعلمانيين، بين الأغنياء والفقراء، وبين الشرقيين والغربيين).

في هذا يعمد طاقم الباحثين و«المعهد»، بالطبع، إلى نوع من تشويه الواقع والحقائق، من خلال تجاهل الظروف والأجواء السياسية العامة في إسرائيل، وبضمنها حملات التحريض المهجبة المتواصلة التي تشنها أوساط وقيادات سياسية واسعة، حزبية وسلطوية رسمية، في المجتمع اليهودي ضد الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، ناهيك عن موجات التشريع العنصرية المعادية لهذه الأقلية وحقوقها، السياسية والمدنية، والتي تشكل - معا - سببا رئيسا في رفع منسوب هذا التوتر وتعميق حدته.

وكان ينبغي على طاقم البحث الانتباه إلى أن ما ذهب إليه - من تشويه - يتناقض أصلا مع ما توصل إليه هو نفسه من نتائج تبين أن هذا التوتر أقل حدة بكثير «في مستوى المجتمع» وفي المستوى الشخصي»، عما هو «في مستوى الدولة»!

ختاما، يخلص طاقم البحث إلى القول إنه «من الصعب جدا، حد المستحيل، الإشارة إلى منحنى واحد، محدد وواضح، في تطور منظومة العلاقات بين الجمهورين، العربي واليهودي، في إسرائيل، لأن ثمة وجهتين مترامنتين لكن متناقضتين: اندماج وتعاون، من جهة، يقابلهما نفور وتباعد من الجهة الأخرى». ويبرر الطاقم أن «هذا التعقيد يتجسد، أيضا، في غياب الاتفاق، ليس بين الجمهورين المذكورين فقط، وإنما في داخل كل منهما على حدة، حول مصطلح لغوي واحد يمكنه وصف الجمهور العربي بصورة «صحيحة» ويكون مقنعا للجميع: هم هل «عرب إسرائيل»؟ أم «مواطنو إسرائيل العرب»؟ أم «عرب إسرائيليون»؟ أم «إسرائيليون عرب»؟ أم «فلسطينيون إسرائيليون»؟ أم «عرب في إسرائيل»، وهو المصطلح الذي اخترنا استخدامه هنا، في كتابنا هذا!

«مواطننا مخلصا للدولة»!

غالبية اليهود تعتقد أنه لا يمكن للمواطن العربي أن يشعر بأنه جزء من الشعب الفلسطيني وأن يكون في الوقت ذاته «مواطننا مخلصا للدولة»!

كما تعتقد أن من الأفضل لليهود والعرب أن يعيشوا على انفراد كل في مجتمعه «كي يتسنى لليهود المحافظة على هويتهم اليهودية»

أوساط الوسط واليسار، لكن أيضا من اليمين - يوافقون على هذا الرأي وعلى وجود تمييز ضد العرب في إسرائيل. نسبة مرتفعة من العرب (٤٢ بالمئة) أفادت بأن شعور العرب تجاه دولة إسرائيل خلال السنوات الأخيرة (منذ أحداث أكتوبر ٢٠٠٠) هو شعور أكثر سلبية. كذلك، تعتقد أغلبية اليهود (٦٠ بالمئة) بأن موقف الجمهور العربي تجاه الدولة أصبح سلبيا، أكثر فأكثر.

أقلية فقط من الجمهور اليهودي (٤٠ بالمئة) تعتقد بأنه يجب أن يتمتع اليهود في إسرائيل بحقوق أكثر من العرب. لكن عند مقارنة النتائج في هذا الموضوع مع سنوات سابقة، يتبين أن نسبة اليهود الذين يعارضون منع اليهود حقوقا أكثر هي النسبة الأدنى.

أغلبية كبيرة من اليهود (٦٤ بالمئة) وكذلك بين العرب (٩٠ بالمئة) تعتقد بأن على الدولة وضع وتنفيذ خطط شاملة لتقليص الفجوات بين العرب واليهود.

مع ذلك، أقلية ضئيلة فقط من اليهود (٢٩ بالمئة) تعتقد بأنه يجب السماح للعرب بشراء وامتلاك أراض في أي مكان في الدولة. غالبية هؤلاء (٤١ بالمئة) يعتقدون بأنه يجب السماح بذلك فقط في البلدات أو الأحياء العربية. ع عدم السماح بذلك مطلقا (٢٥ بالمئة).

صحيح أن ثمة أغلبية معينة بين اليهود تعتقد بأنه يجب منح العرب مكانة متساوية ومنصفة في مجالات العمل (٥٩ر٥ بالمئة) والميزانيات (٥٨ بالمئة)، لكن أقلية فقط من بينهم، تتضائل باستمرار خلال السنوات الأخيرة. تبدي استعدادا لمنع العرب مكانة ودورا في عملية اتخاذ القرارات. كما أن أغلبية اليهود (٦٦ بالمئة) تعارض ضم أحزاب عربية إلى الحكومة أو تعيين وزراء عرب. غالبية اليهود (٥٨ر٥ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥٧ بالمئة) تقول بأنها تحاول عدم الدخول إلى بلدات عربية، مقابل أقلية ضئيلة جدا من العرب (١٦ بالمئة) تقول إنها غير معنية بالدخول إلى بلدات يهودية. غالبية العرب (٧١ بالمئة) يقولون إنهم يشعرون بالارتياح وهم يتكلمون اللغة العربية في أماكن عامة، أغلبية روادها من اليهود (٥٧ بالمئة) إلزام المواطنين المعفيين من تعارض أغلبية من العرب (٥

تقرير: الصرف الحكومي على المستوطنين أكثر من ضعفي نسبتهم بين السكان الإسرائيليين!

***تقرير مركز «ماكرو» الاقتصادي: المستوطنون في الضفة من دون القدس يشكلون ٤ر٤٪ من إجمالي السكان في إسرائيل بينما حصتهم في البناء بمبادرة حكومية ١٠٪،**

والصرف عليهم في مختلف المجالات يتجاوز ضعفي نسبتهم من بين السكان *الصرف على المستوطنين من التيار الديني الصهيوني أكثر مما على باقي المستوطنين*



الاستيطان «الشرّة» في الأراضي الفلسطينية.

والقروية بشكل عام ليؤكد مجددا أن الصرف على المستوطنات هو الأعلى. إذ يتبين أن الصرف بالمعدل على المستوطن الواحد أعلى بنحو ٣٤٠ شيكلا (٩٦ دولارا) مما يصرف على المواطن في بلدات صحراء النقب، وهي المنطقة التي فيها أعلى نسب الفقر وأسوأ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية. مقارنة مع باقي المناطق. كما أن الصرف على المستوطن أعلى بنحو ٧٤٠ شيكلا (٢١٠ دولارات)، مما يصرف على المواطن في منطقة الجليل شمالا، والتي تبعد أكثر عن وسط البلاد، ما يستوجب صرفا أكثر عليها.

ويتضح في هذا الشأن أن الصرف على مستوطنات التيار الديني الصهيوني كان بحجم ٤٤٪ من إجمالي موازنة كل مجلس مستوطة، بينما في مستوطنات الحريديم كانت النسبة ٣٠٪، وفي الحالتين الصرف أعلى من باقي المناطق، إلا أن تفضيل التيار الديني الصهيوني واضح، وهو التيار المهيمن على المستوطنين ككل وعلى حكومات نتניהو الثلاث الأخيرة بالذات.

ويشير تقرير “ماكرو” إلى تقرير المحاسب العام للدولة، الذي أشار إلى أن الصرف على المستوطن الواحد هو ضعفا الصرف على المواطن في إسرائيل، أما الصرف على ما يسمى “المستوطنات

الصغيرة النائية”، والقصد الواقعة شرقي جدار الاحتلال، فتصل إلى ثلاثة أضعاف ما يصرف على المواطن في إسرائيل.

وتؤكد التقارير الصادرة تباعا على أن حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة دأبت وما تزال على توسيع وتكثيف المستوطنات الصغيرة والتي تعد “ثانية” كونها تقع شرقي جدار الاحتلال في الضفة، على الرغم من مزاعم الحكومات الإسرائيلية على مر السنين أنها مستوطنات نغدة للإخلاء في مرحلة الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني.

وكانت دراسة أميركية صدرت في شهر أيلول الماضي قالت إن أعداد المستوطنين في المستوطنات “الصغيرة” القائمة شرقي جدار الاحتلال قد ارتفعت في السنوات الثماني الأخيرة بنسبة ٢٠٪، وبات عددهم حاليا يزيد عن ٩٤ ألف مستوطن. وتستنتج الدراسة أن أعداد المستوطنين في تلك المستوطنات ما زال من الممكن السيطرة عليها، وأن ٩٤ ألفا لن يكونوا عائقا أمام إقامة كيان فلسطيني.

ورأى تقرير “ماكرو” أيضا أن المستوطنات حصلت في العام الماضي ٢٠١٦، على نسبة ١٢٪ من إجمالي ميزانيات الدعم للمواصلات العامة. في حين أنه في العام الماضي ضم تم ٢٠ مستوطة لتسهيلات ضريبية إضافية غير القائمة، وهي

التسهيلات المخصصة لبلدات شمال البلاد، أو ما يسمى “بلدات عند خط المواجهة”، والقصد حدودية. وأظهر التقرير أن ميزانيات الدعم لجهاز التعليم، وخاصة جهاز التعليم الديني، ارتفعت في العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة ١٤٪، مقارنة مع ما تم صرفه في العام ٢٠١٥. وهذه ميزانيات إضافية عدا الصرف العام على جهاز التعليم. وفي هذا السياق أظهر التقرير أن ٤٥٪ من طلاب مدارس المستوطنات في العام الماضي كانوا من “الحريديم”، و٣٦٪ من التيار الديني الصهيوني، ما يدل على تنامي أعداد المستوطنين من الحريديم.”

ويتزامن هذا التقرير مع أنباء صدرت هذا الأسبوع تؤكد أن حكومة الاحتلال بدأت في الأيام الأخيرة بإجراءات تهدف إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة لغرض شق شوارع جديدة نحو ١٣ بؤرة استيطانية، بهدف تثنيتها وتحويلها إلى مستوطنات دائمة، وهذه الإجراءات تستند إلى قرار في المحكمة العليا صدر في الأيام الأخيرة، ومن شأنه أن يمهّد لتبرير وتثبيت قانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة. وبدأت الإجراءات بـ “وجهة نظر قضائية” أصدرها المستشار

بحث أكاديمي إسرائيلي جديد: «الصهيونية الدينية» انشطرت إلى مجموعات ومعسكرات لا قواسم مشتركة بينها!

لم يعد ثمة ما يمكن تسميته بـ «الصهيونية الدينية». فقد كانت هذه وتلاشت كليا. وعلى أنقاضها، تشكلت مجموعات اجتماعية مختلفة ما يفزق بينها هو أكثر بكثير مما يوحدّها بكثير؛ - هذه هي النتيجة التي يقرّها أحد أبرز الباحثين الإسرائيليين في شؤون «الصهيونية الدينية» وأحد المنتمين إليها، البروفسور كيمي كابلان، أستاذ «التاريخ اليهودي الحديث» في جامعة بار إيلان (المؤسسة الأكاديمية التي تشكل مركزا لتيار «الصهيونية الدينية»).

وقد جاءت هذه الخلاصة ضمن نتائج بحث أخير أجراه حول «الوسط الديني» في إسرائيل ونُشر تحت عنوان «المجتمع اليهودي الديني في إسرائيل: إنجازات، فرص ضائعة وتحديات»، في العدد قبل الأخير (نيسان ٢٠١٧) من مجلة «اتجاهات» المتخصصة بالعلوم الاجتماعية والتي تصدر عن الجامعة المفتوحة، و«معهد هنزييتا سولد».

تشير المجلة، بداية، في تقديمها للبحث الجديد، إلى الاتساع اللافت، منذ أواسط سبعينات القرن المنصرم، في الأبحاث الأكاديمية التي تتعالج مسائل الدين، المجتمعات الدينية والحياة الدينية في المجتمع الإسرائيلي، مكانتها فيه وتأثيراتها عليه. ويعكس هذا الاتساع، الذي يظهر في مجال العلوم الاجتماعية بشكل أساس، في مئات كثيرة من الأبحاث المنشورة، في المنابر العلمية العديدة التي تنشر فيها هذه الأبحاث، في تنوع المواضيع التي تتعالجها وفي مدى تركيزها على الظواهر المختلفة، القديمة والمستجدّة، فضلا عن عشرات الأطروحات العلمية لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، المؤتمرات والجلسات المخصصة للتداول في جوانب مختلفة تتعلق بالمئات الدينية المختلفة في إسرائيل، خلفياتها ومرجعياتها، الفكرية والدينية، وأقفاها وأنماط معيشتها، تشكيلاتها وتطور مكانتها وتأثيراتها، السياسية والاجتماعية، على المجتمع الإسرائيلي برمّته وعلى مجمل الواقع الإسرائيلي.

يعتقد كابلان بأن مصطلح «الصهيونية الدينية» خاطئ من أساسه، فيما هو يطلق لوصف شمولي إجمالي لمختلف التيارات الدينية اليهودية التي اصطلح على تسميتها بـ «الدينية الوطنية». ويؤكد: «ثمة علامة سؤال كبيرة على هذا المصطلح».

فحس كابلان، في بحثه هذا، جملة من المعايير المختلفة الخاصة بهذا التيار، من أبرزها: الانتماءات السياسية - الحزبية، التعليم، اللباس، أحكام الحلال (كشروت/ كوشر)، الإيدولوجية الدينية وغيرها، فتيبن له وجود فوارق عميقة جدا، بل هائلة، بين المجموعات المختلفة في داخل مجتمع «الصهيونية الدينية»، إلى درجة أن هذه الفوارق «تضع علامة سؤال كبيرة على إمكانية وصحة الاستمرار في التعامل معه كمجتمع واحد متناسق».

يستعيد كابلان نقطة انطلاقه في هذا البحث التي أوصلته إلى هذا الاستنتاج الهام وبعيد الأثر فيقول إن «كل الموضوع بدأ من مبادرة بحثية استهدفت إجراء مسح شامل لوضع الشرائح والمجموعات الاجتماعية

لديهم منظورة مختلفة تماما، فهل من الصحيح وضعهم جميعا في الغرفة نفسها، بينما يعرف الجميع أن بعضهم غير مستعد حتى لأن يكون في نفس الغرفة مع الآخرين؟».

من بين المجالات التي يعدها كابلان باعتبارها «خطوط صعد» في داخل المجتمع «الصهيوني الديني»، الذي «كان أكثر انسجاما واتساقا بكثير، في مرحلة ما»، يركز على مجال التعليم بشكل خاص، فيقول: «حصل انشقاق عن التعليم الرسمي الديني، بادرت بعض المجمعات المختلفة إلى بناء مؤسسات تعليمية وأجهزة تعليمية خاصة بها، بعضها متطور جدا وبعضها أقل تطورا، وفي نهاية المطاف، فإن ما حصل في المجتمع الصهيوني الديني يمثل سيريورة هامة جدا وعميقة الأثر. فقد تحولت الكتلة الأكبر إلى المدارس الرسمية الدينية وكان هؤلاء، كليا تقريبا، من مصوتي حزب «المدفال» («الحزب الديني الوطني»)، لكن ليس ثمة كتلة كهذه اليوم، إذ أن جهاز «التعليم الرسمي الديني» هو واحد فقط من بين أجهزة تعليم كثيرة ومختلفة».

أما في مجال الشبيبة والأطر الشبابة التي يخترط فيها أبناء «الصهيونية الدينية»، فيشير كابلان إلى أنه «في الماضي، كانت هناك حركة شبابية واحدة، هي حركة «بني كيفا» (هي حركة الشبيبة المركزية بين الجمهور «الديني الوطني» وتعتبر الحركة الشبابية الثالثة من حيث حجمها في إسرائيل)، أما اليوم، فلدينا عدة «بني كيفا».. وهذا إلى جانب الانفصالات العديدة التي حصلت في المدارس والكلبات الدينية، في أنماط ومعايير اللباس (الديني) فيها، حتى تشكيلة القلنسوات الدينية (للذكور)، وكذلك أغنية الراس (للإناث)، المستخدمة لدى جمهور «الصهيونية الدينية»، أصبحت اليوم أكثر تنوعا وتعتقيدا، برسم الجواب على السؤال: ماذا وكم نطفي؟... جميع هذه الأغنية، بمختلف أنواعها سواء للرجال أو للنساء، تعبر عن انشطارات عديدة ومتنوعة».

ويشير كابلان إلى «نقطة انشطار» أخرى هي العلاقة تجاه النساء بين جمهور «الصهيونية الدينية»، إذ «ثمة اليوم تشكيلة آراء واسعة وهامة جدا في مسألة مكانة النساء وأدائها في الكنس، إنه موضوع على درجة عالية جدا من الحساسية، لا مثل لها، في جميع الاتجاهات والمشارب، وهذا كله نتاج النقاش العميق الذي دار ولا يزال يدور حول: هل ينبغي أن يوضع حاجز يفصل النساء عن الرجال؟ كيف ينبغي لهذا الحاجز أن يكون؟ وما هي الأنظمة اللائقة التي ينبغي اعتمادها في الكنيس؟».

«صهيونيون متدينون» في أحزاب مختلفة

يدعي كابلان بأن «جميع الأبحاث التي أجريت على المجتمع الديني اليهودي في إسرائيل، والتي أجراها باحثون ينتمون إليه أساسا، لم تول أهمية كافية ووزنا ملائما لسيرورة الانشطار التي شهدها هذا المجتمع خلال العقود

الأخيرة بوجه خاص، مقارنة بحالة الوحدة والتجانس التي سادت هناك حتى سبعينيات القرن الماضي».

ومما يمثل على حالة الانشطار هذه، في رأيه، اندعام تمثيل موحد وعدم وجود حزب سياسي واحد يمثل «المجتمع الديني الوطني». «فمنذ غياب حزب «المدفال» بصيغته الأصلية عن الساحة الحزبية - السياسية، يلاحظ أن أعضاء الكنيست الممثلين لهذا المجتمع قد توزعوا، ويتوزعون اليوم أيضا، على أحزاب عديدة مختلفة، في ما يؤكد حقيقة تلاشي «المجموعة الدينية» السياسية الواحدة والمتجانسة».

خلافًا لما يراه كثيرون من الباحثين والمهتمين بالشأن «الصهيوني الديني» في إسرائيل، يرفض كابلان اعتبار هذه الانشطارات «تعبيرا عن صراع ما بين المركز والأطراف»، بل يعتبرها «صراعا بين مجموعات متمايزة لكل منها خطوط ومناهج خاصة بها ومميّزة لها». ويؤكد أن «هذه الحقيقة واضحة بشكل بارز في مجالات معينة، مثل التعليم خاصة، بينما هي أقل وضوحا في مجالات أخرى، لكن الانشطار قائم، دون شك».

وفي رد على سؤال عما إذا كان الشعور السائد لدى أواسط وفئات «الصهيونية الدينية» نفسها هو شعور بالتمايز والاختلاف عن بعضها البعض حقا، قال كابلان إن «الشعور السائد، في رأيه، هو شعور بالإقصاء وبأن لا شيء مشترك بيننا إطلاقا، وإن وُجد فهو هامشي جدا. وعليه، فهو شعور بالتمايز والاختلاف فعلا، شعور بالاختلاف أكثر من كونه شعورا بالتشابه وبوجود قواسم مشتركة... وهو شعور يعكس حقيقة الوضع القائم فعليا».

وفي تحليله لمحاولات «الصهيونية الدينية» الأخيرة الرامية إلى التحرر والتبرؤ من الصورة «الفئوية» العامة التي تكرست عنها على مدى عشرات السنين، ثم محاولاتها وضع نفسها في «مركز الحياة الإسرائيلية»، يقول كابلان إن جزءا من هذه المحاولات، في بعض دوافعه وغاياته، قد يكون مجرد اجتهادات بلاغية لا أكثر، ويقدم على هذا المثال التالي: «حين يستخدم نفتالي بينيت (وزير التربية والتعليم وزعيم حزب «البيت اليهودي»، الذي يعتبر عنوان «الصهيونية الدينية» وممثلها الرئيسي)، مرارا وتكرارا وبشكل يومي تقريبا، عبارة «أخي أختوي وأختي أخواتي»، فقد يظن البعض أن هذا كلام حقيقي فعلا. لكن هذه البلاغة ليست سوى جزء من حالة السيولة التي نشأت في العلاقة بين اليمين العلماني واليمين الديني، وهو ما يعبر عنه ويخدمه، مثلا، التحالف بين نفتالي بينيت وأبيلت شاكيد، أيما خدمة»، «أبيلت شاكيد هي وزيرة العدل عن حزب «البيت اليهودي»، لكنها ليست متدينة». ويضيف: «أعتقد بأن هذا الخطاب يرمي إلى التغطية على حقيقة وجود اختلافات وفوارق جوهرية وعميقة، أي، كلما أكثر شخص ما من الادعاء، بصورة أكثر قوة وحدة، بأننا «نشبه بعضنا بعضا، نحن عائلة واحدة»، صار من الأسهل أن تفهم أن الأمر ليس مفهوما ضمنا ومفروغا منه».

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

التضخم المالي في الأشهر العشرة الأولى ٢٠١٦

سجل التضخم المالي في شهر تشرين الأول الماضي ارتفاعا بنسبة ٠,٣٪، ما رفع التضخم المالي في الأشهر العشرة الأولى بنسبة ٠,٦٦٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع التضخم بنسبة ٠,٢٢٪، في حين تتوقع الجهات الرسمية والاقتصادية أن يتراوح إجمالي التضخم في العام الجاري ٢٠١٧، بما بين ٥ر ٠٪ إلى ٨ر ٠٪، بعد ثلاث سنوات من تضخم “سليمي”.

واستنادا لوتيرة التضخم في الأشهر الأخيرة من كل عام، فإن إجمالي التضخم قد يهبط عن الحد الأدنى من التوقعات، ٥ر ٠٪، في حال سجل التضخم في الشهرين الجاري والمقبل تراجعاً، كما في كل عام من السنوات الأخيرة. ويشار إلى أن الهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ ٢٠١٣، هو أن يتراوح التضخم سنويا ما بين ١٪ إلى ٣٪، إلا أن العام الأخير الذي سجل تضخما في هذا المجال كان العام ٢٠١٣، لتبعه ثلاث سنوات مما يسمى “التضخم السليمي”، بمعنى تراجع التضخم، وحتى منتصف العام الجاري كان يبدو أن تضخم العام الجاري سيكون هو أيضا سليما، إلا أن الارتفاع الحاصل في الأشهر الثلاثة الماضية أعاد وتيرة التضخم إلى الارتفاع.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن الفروع الأبرز التي ساهمت في رفع التضخم في الشهر الماضي، كانت أسعار الملابس والأحذية بنسبة (١,٦)؛ والخضراوات الطازجة بنسبة (٣,٢)؛ بينما تراجعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة (١,٦)؛ وأسعار الاثاث بنسبة ٠,٦٦٪.

ويقول محللون اقتصاديون إن وتيرة التضخم القائمة ستبعد ل محالة احتمالات رفع الفائدة البنكية، المستقرة منذ أقل من ثلاث سنوات عند مستوى (٠,٢)٪، وهي نسبة تلامس الصفر، إذ قالت آخر تقديرات لبنك إسرائيل المركزي إن الفائدة ستعاود الارتفاع في النصف الثاني من العام المقبل ٢٠١٨، لينتهي عند مستوى نصف بالمئة.

البنوك الإسرائيلية ماضية في تقليص أعداد الموظفين

أعلن بنك إسرائيل المركزي أن البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى ماضية في تقليص أعداد الموظفين لديها، وفق المخطط الذي وضعه البنك المركزي في مطلع العام الماضي ٢٠١٦، والهادف إلى تقليص ١٢٪ من أعداد الموظفين في هذه البنوك حتى نهاية العام ٢٠٢٠.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد أطلق في العام ٢٠١٦ خطة لتقليص أعداد الموظفين في البنوك الخمسة الكبرى حتى العام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢٪. إذ أنه مع نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد الموظفين في هذه البنوك الخمسة ٣٧٧٥ موظفا، بمن فيهم العاملون في فروع للبنوك في دول عدة في العالم، وأساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ويقول البنك في تقريره الأخير إن الغالبية الساحقة من الموظفين، الذين أنهوا أعمالهم في العام الماضي ٢٠١٦، كان إما بالخروج إلى التقاعد، أو بالاستقالة الطوعية، وبلغ عدد هؤلاء وحدهم ١٨٤٠ موظفا، من أصل ما يزيد عن ١٩٠٠ وظيفة تم اغلاقها. كما قال التقرير إنه في العام الماضي تم اغلاق ٦٨ فرع بنك، وغالبيتها الساحقة في منطقة الوسط والمدن الكبرى، حيث توجد لكل بنك عدة فروع في ذات المدينة.

وأضاف التقرير أنه حتى منتصف العام الجاري ٢٠١٧، انخفض حجم الصرف على الرواتب في البنوك الخمسة بنحو ٢٠٠ مليون شيكل، وهو ما نسبته ٢,٢٪ من حجم الصرف على الرواتب، مقارنة بذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦.

وكان عدد العاملين في البنوك قد تقلص بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف، وكبر بنك من حيث التشغيل، حسب معطيات منتصف العام الجاري، هو بنك ليثومي، الذي لديه ١٢ ألف وظيفة، أقل بحوالي ٥٠٠ وظيفة مما كان في العام ٢٠١٣. ثم بنك هبوعليم وهو أكبر البنوك الإسرائيلية ويعمل فيه ١١ ألف موظف أقل بـ ١٣٠٠ موظفين مما كان في العام ٢٠١٣. ثم بنك ديسكونت، ثالث البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ٩ آلاف موظف، أقل بألف موظف عن قبل ثلاث سنوات. ثم بنك مزارحي طفحوت الذي يعمل فيه ٦ آلاف موظف، بزيادة ٢٤٠ موظفا منذ العام ٢٠١٣. والبنك الأخير هبنيليكومي، ٤ آلاف موظف، أقل بـ ٣٢٠ موظفا عما كان في العام ٢٠١٣.

وحسب خطة البنك المركزي، فإنه يجب اغلاق حوالي ٥٣٠٠ وظيفة، وغالبيتها الساحقة بفعل الخروج للتقاعد أو الاستقالة الإرادية. وهذا يعود إلى تطوير الشبكة التكنولوجية في البنوك، كي يتم تقليص المعاملات أمام الموظفين، وبضمن ذلك تطوير الخدمات عبر شبكة الانترنت، والاتصالات الهاتفية. ورغم ذلك، فإن البنك يتوقع أن تستوعب البنوك في العام الجاري وحتى العام ٢٠٢٠ حوالي ٧٥٠ موظفا جديدا.

كذلك يتوقع البنك المركزي اغلاق ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من فروع البنوك المنتشرة في أنحاء البلاد، على أن يكون الغغلاق أساسا في وسط البلاد والمدن الكبرى، بينما ليس من المتوقع أن يطال اغلاق الفروع البلديات والمدن البعيدة من مركز البلاد، نظرا لقلّة الفروع البنكية فيها.

ويقول المصرف المركزي في تقاريره إن أجهزة الصرف الآلي للبنوك قد ضاعفت نفسها تقريبا خلال السنوات السبع الأخيرة، وبلغ عددها مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦، ما يقارب ١٩٤٠ جهازا، بدلا من ٩٧٩ جهازا حتى نهاية العام ٢٠٠٩. ويتوقع البنك تزايد أعداد الأجهزة في السنوات القليلة المقبلة، بموازاة خطة تقليص أعداد الموظفين في البنوك التجارية، لصالح المعاملات الالكترونية على أنواعها المختلفة، وبضمن ذلك معاملات من خلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال مواقع البنوك على شبكة الانترنت.

حذرت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ حكومتها من إساءة التعامل مع المعطيات الإيجابية للاقتصاد، وأولها الفائض الكبير في خزينة الضرائب، إذ عبرت فلوغ عن موقف البنك المركزي التقليدي لخفض الضرائب، واستغلال الفائض لسد جزء من الدين العام، وهو موقف يتصادم مباشرة مع موقف وزارة المالية والحكومة، التي تسعى إلى خفض ضريبة الدخل بشكل ملموس، خاصة للشرائح الوسطى، وإلى خفض اضافي لضريبة الشركات. ويبدو جدل في الحلتيين السياسية والاقتصادية منذ بضعة اشهر حول نية وزارة المالية ومعها رئيس الوزراء إجراء تخفيض ضريبي. وحسب ما نشر، فإن المستفيد الأول ستكون الشرائح الوسطى والشركات، وانتشرت في الأيام الأخيرة تقارير مفادها أنه في تقدير وزير المالية، سيمصل الفائض في خزينة الضرائب إلى مستوى غير مسبوق من حيث الكم والنسبة.

وتقول تقديرات الوزارة إن الفائض في خزينة الضرائب قد يصل إلى ٢٠ مليار شيكل، حتى نهاية العام الجاري، وهو ما يعادل ٥٧ مليار دولار، وهذا يعني جباية أعلى بنسبة حوالي ٧٪ مما كان مخططا لميزانية العام الجاري ٢٠١٧. وكان الهدف جباية ٢٨٦ مليار شيكل، وكما يبدو سيفتزر إجمالي الجباية إلى ٣٠٦ مليارات شيكل. وكان الفائض حتى نهاية الشهر الماضي، تشرين الاول، قد بلغ في خزينة الضرائب ١٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٥ مليار دولار، ونسبة عالية من هذا الفائض هي جباية من مصادر لمرة واحدة، وبالذات من صفقات بيع شركات ضخمة، اكبرها شركة “موبيل آي” الإسرائيلية، التي اخترعت أجهزة تحذير للسيارات كي تقلل من احتمالات حوادث الطرق. وصفقة البيع هذه بلغت ١١ مليار دولار، ومن المفترض أن تكون عائدات الضريبة منها أكثر من مليار دولار. كذلك فقد تم هذا العام بيع شركات تقنية عديدة بحجم أقل، ما يزيد من در اموال على خزينة الضرائب. وحسب التقارير، فإن استمرار نسبة التشغيل العالية جدا، التي تنعكس في نسبة بطالة ٤,٣٪، هي أيضا من شأنها أن ترفع من مداخيل الضرائب.

وتسرى وزارة المالية، ووزيرها موشيه كحلون، أن هذا الفائض يجب أن يعاد إلى دافعيه، والقصد الشرائح الوسطى والعليا والشركات. بينما بنك إسرائيل المركزي، بموقفه التقليدي، والذي عبرت عنه فلوغ في الأيام الأخيرة، يطالب

الحكومة بخفض الدين العام، كي يكون بقدرة الحكومة مستقبلا تخصيص ميزانيات أكبر للجوانب الاجتماعية على مختلف تسمياتها.

وحسب تقديرات وزارة المالية، فإن التخفيض المخطط في ضريبة الدخل سيجعل من يتقاضون رواتب غير صافية، تتراوح ما بين ٣ آلاف دولار وحتى ٥٦٠٠ ألف دولار، يستفيدون سنويا من زيادة مدخول صاف، يتراوح ما بين ألف وحتى ١٤٠٠ دولار.

وتقول فلوغ في مقابلة مع صحيفة “يديעות اخرونوت”، إن على الحكومة تقع مسؤولية تزويد الجمهور بخدمات اجتماعية بمستويات عالية، مثل التعليم والصحة والمواصلات والرفاه وغيرها. فبالمقارنة العالمية، فإن الصرف المدني لدينا هو منخفض جدا، وهذا ينعكس في التحصيل العلمي المنخفض لجهاز التعليم، وفي ارتفاع الصرف الفردي لكل واحد منا، على جهاز التعليم لنعلم الإبناء، وضغط ضخم جدا في الصرف على جهاز الصحة، وينعكس أيضا في غياب بنى تحتية مناسبة في عدة مجالات، والتخفيض الضريبي الذي تعده وزارة المالية من شأنه أن يقلص قدرة الحكومة أكثر على الاستثمار في المجالات الاجتماعية السابق ذكرها، ما سيضر بمستوى معيشتنا.

وقالت فلوغ إنه إذا أخطأت وزارة المالية هذا العام في تقديراتها لحجم مداخيل الضريبة، وكانت أعلى من المتوقع، فإنه في سنوات خلت كان الخطأ بنتيجة عكسية. وعلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أن قسما كبيرا من هذا الفائض نابع من مداخيل لمرة واحدة، وهي ليست ثابتة في مداخيل السنوات المقبلة، لذا من غير الممكن إجراء تخفيض ثابت، استنادا على مداخيل ليست ثابتة. وكان بنك إسرائيل قد حذر في تقرير سابق له من أن أي تخفيض ضريبي في العام المقبل ٢٠١٨ سي تبعه رفع ضرائب في العام التالي ٢٠١٩.

وتقول فلوغ إنها لا تعترض على مقولة وزارة المالية بأنه يجب إعادة الفائض الضريبي للجمهور، فالخلاف هو على الطريقة، وما يطرحه بنك إسرائيل هو زيادة الاستثمار والخدمات للجمهور بشكل يساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي، وبالتالي رفع المستوى المعيشي من خلال جودة الخدمات الاجتماعية.

وتتابع فلوغ قائله إنه من أجل فهم موقف البنك المركزي، يجب أن نذكر

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: بروهوم جرابسي

بنك إسرائيل المركزي يحذر من أي خفض ضريبي ويدعو لزيادة الميزانيات الاجتماعية

***كارنيت فلوغ تحذر حكومتها من إساءة استخدام الفائض الضريبي الذي سيسجل هذا العام ذروة غير مسبوقة**

وبفائض ٧٪ عما كان مخططا وما يعادل ٥٧ مليار دولار *وتنتقد نية الحكومة تقديم موعد إقرار ميزانية ٢٠١٩*

عدة حقائق ومنها أولا، أنه أحيانا يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة النشاط الاقتصادي، ولكن في اقتصاد في حالة نسبة تشغيل كاملة، كما هو قائم في إسرائيل حاليا، فإن التخفيض لا يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي. وثانيا، أنه في وضعية الخدمات الاجتماعية، في الوقت الراهن، على الحكومة أن تفكر مليا كيف تستخدم فائض الضريبة من أجل تقصير الدور للأطباء المختصين والخبراء، وكيف نحارب الفقر، ويجري الحديث عن خدمات واقعة تحت سيطرة الحكومة، وهي قادرة على رفع مستواها.

من ناحية أخرى أبدت محافظة بنك إسرائيل تحفظها واعتراضها على نية وزارة المالية والحكومة عرض الموازنة العامة للعام ٢٠١٩، مع نهاية الدورة الشتوية الحالية، بمعنى في شهر آذار المقبل- ٢٠١٨. وقالت إنه وقت مبكر لمعرفة التقديرات الاقتصادية في العام ٢٠١٩، وهذا يلزم الحكومة بأن تخصص احتياطيا أكبر في الموازنة العامة لتكون قادرة على امتصاص أي اهتزازات اقتصادية قد تنشأ في ذلك العام.

وكانت أنباء تحدثت عن أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد اتفق مع وزير المالية موشيه كحلون على إقرار موازنة العام ٢٠١٩، في الربع الأول من العام ٢٠١٨ وليس في نهاية السنة المقبلة، كما هو متبع. ومعنى هذا تقديم موعد إقرار الموازنة في الكنيست بتسعة أشهر، وهو إجراء انتقده المحللون والخبراء الاقتصاديون. والاعتقاد السائد هو أن نتنياهو يريد تقليص حقل الأرقام الذي قد يواجهه في العام المقبل، لدى إعداد الموازنة العامة، قبل أشهر من الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية في خريف العام ٢٠١٩. وهذا حساب يصعب أيضا في صالح كحلون، الذي لا يتشجع للتوجه إلى انتخابات مبكرة. أما الذريعة الاقتصادية التي يعرضها نتنياهو وكحلون فهي أن إقرار الموازنة بشكل مبكر من شأنه أن يقلص احتمالات الضغوط الحزبية.

وتتبع إسرائيل منذ العام ٢٠٠٩ نظام الميزانية المزدوجة، إلا أن القانون تم تعديله مؤخرا بشكل يجعل الحكومة تقرر ميزانية لعام واحد، في حال من المفترض أن تجري فيها انتخابات برلمانية وفق الموعد القانوني، وذلك كي لا يتم فرض موازنة عامة على الحكومة الجديدة التي ستشكل بعد الانتخابات.

«الهايتك» قطاع اقتصادي مستقل في الاقتصاد الإسرائيلي

***الشركات الأجنبية باتت تتركز في العمل في مراكز الأبحاث والتطوير وهذا**

يقلص أعداد الموظفين وعدد الوظائف التي ينتجها قطاع «الهايتك» لقطاعات العمل الأخرى*



الشركات الأجنبية في إسرائيل؛ وظائف أقل.

في قطاع “الهايتك” كليا. وفي المقابل، في أعقاب صفقة البيع هذه أقامت “آبل” مركز أبحاث وتطوير يشغل ٧٠٠ عامل وهناك حالات شبيهة أخرى.

وهناك تفسير آخر لتقلص عدد الوظائف التي ليست من “الهايتك” كليا، كالتي كان يخلقها هذا القطاع، وهي مرتبطة بالتكنولوجيا. فكلما هذه تتركز أكثر في مجال الحاسوب والأجسام الآلية، وتستبدل نشاط الانسان، فهي تقلص أعداد العاملين. وهذا يوضح أكثر السؤال: كيف ولأي اتجاه يتم تخصيص محفزات الحكومة، من أجل زيادة النجاعة الاقتصادية، فمن الواضح كليا أن المصنع يعرف كيف ينتج أماكن عمل متنوعة، أكثر من مراكز الأبحاث والتطوير. وفي إسرائيل أيضا ظاهرة الشركات المتكاملة التي تباع وتخرج من الاقتصاد الإسرائيلي، وهي كما يبدو ظاهرة مستمرة. وإمكانية أن تفرغ الشركات متعددة القوميات الشركات التي تشتريها من النشاط الاقتصادي العام، لتتركز في مجال الأبحاث والتطوير، تثير السؤال، إذا من الممكن منع الظاهرة من خلال محفزات ضريبية مثلا. وهذه هي سلطة العصرنة، المعنية بأن تحاول زيادة عدد الوظائف من خارج قطاع “الهايتك”، في داخل القطاع ذاته.

لماذا هذا مهم إلى هذا الحد؟ لعدة أسباب: فوظيفة “الهايتك” تخلق مدخولا عاليا، أكثر من أي قطاع آخر، وهي ذات جودة أكثر، من ناحية القدرة على استمرار الوظيفة، وصمودها في الاقتصاد العالمي، مقابل مصانع تقليدية أخذة بالتلاشي. ويوجد سبب إضافي نجده في المجال الاجتماعي، وهو الخوف من انزغالية قطاع “الهايتك” عن باقي قطاعات الاقتصاد، ما سيخلق حالة من أجواء “الفسد” تجاهه. وهذا يبدو وكأنه ليس واقعيًا، لأن “الهايتك” يحظى اليوم بتأييد وأعجاب شعبي، ما لن تجدهه في قطاعات أخرى مثل البنوك وشبكات التسوق وشركات الخليوي. وكل شركة تباع وتخرج من الاقتصاد وما يلحق هذا من ثراء، تحظى بإعجاب وحسد لا يتحول إلى غضب، كما يحدث تجاه حيتان المال والبنوك.

إلا أن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية هي آلية ستعود إلى حالة تمللم في مرحلة ما، ويحذر البروفسور كانديل من هذا، في مؤتمر عقد في المعهد

بقلم: سامي بيرنس

الفصل بين اقتصاد التقنية العالية “الهايتك” وبين باقي قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، هو أمر بات يشغل كثيرا الاقتصاديين ومسؤولي الحكم في السنوات الأخيرة. فقطاع الهايتك مهم من حيث مستوى المداخيل وكمية الانتاج، ومن حيث الثقافة العالمية والتنافسية، أكثر من أي قطاع محلي آخر. و”الهايتك” الإسرائيلي هو كإقليم كتالونيا في اسبانيا، منطقة انفصالية ومختلفة، مع مستوى معيشي عال أكثر من أي قطاع آخر. وحتى من ناحية ديمغرافية، تبرز فيه تميزات كثيرة، مثل نسبة الرجال العالية من بين مجمل العاملين فيه (٦٦ بالمئة)، الذين باتون أساسا من منطقة تل ابيب والمركز (حوالي ٦٠٪ من إجمالي العاملين)، ومن السابق لوانه معرفة ما إذا صناعة “الهايتك” الإسرائيلي ستطلب استقلالا كما الكاتالونيين، ولكن بالتأكيد فإنه قطاع على مفترق طرق، في كل ما يتعلق بمكانته في الاقتصاد الإسرائيلي. قطاع “الهايتك” هو محرك للنمو الاقتصادي، وله تفوق نسبي لدينا. عدد العاملين في قطاع “الهايتك” يبلغ حوالي ٢٩٠ ألفا، وقد تضاعف العدد منذ العام ١٩٩٥ وحتى اليوم، بحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. ومستوى معدل الرواتب ارتفع، ووصل إلى ضعفي معدل الرواتب في الاقتصاد ككل. ومن ناحية ثانية، فإن هذه المعطيات تبرز التخلف الذي تعاني منه باقي قطاعات الاقتصاد، من حيث الانتاجية ومعدل الرواتب ونسبة نموها الاقتصادي. والحياة في قطاع “الهايتك” تبدو أفضل بكثير، لكن في الأونة الأخيرة اتضحت مشكلة جديدة: فالهايتك لم يعد يعرف خلق أماكن عمل، كما عرف هذا في الماضي، فإذا في منتصف سنوات التسعين كان بمقدور كل وظيفة في “الهايتك” أن تخلق مكاني عمل إضافيين، ليسا في “الهايتك”، فإن المعدل في العام ٢٠١١ هبط إلى (١٣) وظيفة، وفي العام ٢٠١٦ هبط إلى (٨) وظيفة فقط. بمعنى أن كل وظيفة في “الهايتك” باتت تخلق وظائف أخرى بدرجة أقل حتى في القطاع ذاته، كما أنها لم تعد وظيفة شمولية تؤثر على باقي القطاعات، مثل المطاعم والسفريات.

وهذه قضية تثير التخوف من أن يكون “الهايتك” محرك نمو محدود، هذا إذا بقي محركا للنمو أصلا. وهو قطاع باتت قدرته على خلق أماكن عمل لأشخاص ليسوا تقنيين وفيزيائيين أو مهندسين، تتراجع باستمرار.

ولهذه الظاهرة عدة تفسيرات، ويعتقد البروفسور يوجين كانديل، الرئيس السابق للمجلس الوطني للاقتصاد، ومن يرأس حاليا جمعية “ستارت أب نيشين سنترال” لتعزير مكانة إسرائيل كقوة هايتك عظمى، أن هذا التراجع نابع من أن نشاط شركات متعددة القوميات في إسرائيل تتركز أساسا في نشاط مراكز الأبحاث والتطوير، وليس في التشغيل والانتاج. ففي العقد الأخير وسعت الشركات متعددة القوميات نشاطها في مراكز الأبحاث والتطوير في إسرائيل، ويتم سنويا شراء حوالي ٣٠ مركزا كهذا.

وفي العام ٢٠١٥ عمل في مراكز الأبحاث والتطوير للشركات متعددة القوميات، ٢٥؛ ألف شخص، ٦٨٪ منهم عملوا مباشرة في تلك المراكز. ويعمل في هذه المراكز أساسا تقنيون وباحثون ومهندسون، ومن حولهم قلة قليلة جدا من القوى العاملة الأخرى.

ويتابع أهارون اهارون، رئيس سلطة التطوير، عن قرب الظاهرة الأخيرة، وينقل رسائل مفادها أن إسرائيل بحاجة إلى ما يسميه “شركات متكاملة”، شركات لديها نشاط آخر، وليس فقط في الأبحاث والتطوير، مثل أن تكون انتاجية ومسوقة وداعمة. وبهذه الطريقة بالإمكان الحفاظ على تنوع تشغلي في “الهايتك”، وأن لا يكون قطاعا متركزا بالتقنيين والعلماء، وبهذا سيرتد تأثير شمولية صناعة “الهايتك”، ونموذج جيد لهذا، هو شركة “إنتل”، التي تزود أماكن عمل لتنوع كبير من أصحاب المهن، مثل أعمال تقنية وإدارية وحتى المختصين بالأبحاث والتطوير.

والظاهرة العكسية لما نراه هو بيع شركات “ستارت أب” إسرائيلية لشركات متعددة القوميات، التي تقرر التركز هنا، في نشاط الأبحاث والتطوير، مثل شركة “نوفيط”، التي تم بيعها قبل خمس سنوات، لشركة “آبل”، مقابل نصف مليار دولار. والشركة التكنولوجية الضخمة هذه قلصت عمل “نوفيط” في إسرائيل، لتتركز في مجال الأبحاث والتطوير، وهذا ما أدى إلى خسارة أماكن عمل، ليست

خمسون عاماً وما زالت إسرائيل تتجنب حسم موقفها بشأن «مستقبل الضفة الغربية»

أربعة خيارات متداولة في السجال الإسرائيلي العام يجمعها «قلق حقيقي على مستقبل دولة إسرائيل وسكانها»!



.. من اليوم "التكسة".

دولة إسرائيل وسكانها، بينما أراؤهم مختلفة تماما.
حذ التناقض التام». وباستثناء اثنين منهم، يجمع الثلاثة الآخرون على ضرورة أن "تغير إسرائيل توجهها واتجاهها».

طرحوا خلالها أربعة خيارات مختلفة حول مستقبل إسرائيل والصفه الغربية. وأوضحت الصحفية أن «القاسم المشترك الوحيد لهؤلاء جميعا هو القلق الحقيقي على مستقبل

الإسرائيلية، مطلع الشهر الجاري، حوارات مع خمسة إسرائيلييين "يتبنون رؤى ملبورة، متكاملة ومتماسكة حول مستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية)»، كما وصفتهم،

مئات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتشجيع ودعم مباشرين من الدولة ومؤسساتها السلطوية المختلفة. لاحقا، وفي إطار «اتفاقيات أوسلو»، تم نقل بعض المناطق في الضفة الغربية إلى يدي السلطة الفلسطينية، لكن الجزء الأكبر من الأراضي لا يزال خاضعا للحكم العسكري الإسرائيلي. في قطاع غزة، تم إخلاء المستوطنات اليهودية في «انسحاب أحادي الجانب» في العام ٢٠٠٥، بينما تم ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل رسمياً وتوحيدها» مع القدس الغربية، ضمن قانون خاص شزعه الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٨١.

إسرائيل تتجنب الحسم... وأربعة خيارات

لا تزال إسرائيل تتجنب، في المحصلة العملية النهائية، أي حسم بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها قبل خمسين عاماً. إذ يبدو أن أية حكومة إسرائيلية جديدة تعتمد - نتيجة موازين واعتبارات إسرائيلية داخلية - إرجاء البث في هذا الأمر إلى موعد آخر تعتقد بأنه سيكون «أفضل» من الوقت الراهن. فقد أثارت جميع محاولات الحسم، الجزئية والخجولة، التي ظهرت حتى الآن نقاشات حادة، لكن عميقة، مظاهرات ومراعات، بل أوصلت حتى إلى اغتيال رئيس حكومة (إسحاق رابين، ١٩٩٥). فضلا عن محاولات اغتيال أخرى استهدفت وطلت ناشطين سياسيين.

واليوم، بعد أسبوعين من الذكرى الثانية والعشرين لاغتيال إسحاق رابين وخمسة أشهر من الذكرى الخمسين للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، تدور سجالات إسرائيلية مختلفة تتمحور حول سؤال جوهري هو: ما هي الخيارات المستقبلية المتاحة أمام إسرائيل بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة؟

في إطار هذه السجالات، أجرت صحيفة «دفار ريشون»

خمسون عاماً مرت على الحرب العدوانية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، التي أعادت ترسيم حدود دولة إسرائيل وأعادت، أيضا، تشكيل المجتمع الإسرائيلي. خلال ستة أيام، ازدادت المساحة الجغرافية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بخمسة أضعاف فيدا وكان الخطر الذي تهدد وجود دولة إسرائيل قد زال وتبدد. رأى قطاع واسع من الإسرائيليين أن الإنجازات العسكرية التي تحققت في تلك الحرب قد تشكل فرصة مواتية لإحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، فيما رأى آخرون أنها إشارة إلهية لخلاص إسرائيل ورسالة تأمر بالتشبث بأية قطعة من الأرض، مهما كانت النتيجة، فأنطلق مشروع بناء المستوطنات وتكريسها سعيًا إلى «تثبيت السيطرة الإسرائيلية»!

غير أن تلك الإنجازات العسكرية قد أثارَت، في المقابل، نقاشا واسعا وفرضت أسئلة سياسية وأخلاقية جوهرية وقاسية دارت حول الواقع المستجد الذي تمخض عن وضع شعب بأكمله تحت نير احتلال عسكري، على كل ما يعنيه وما يترتب عنه، فاطلق البروفسور يشعياهو لبيوفيتش، مثلا، «نبوءة الغضب» التي حذرت من «تحول دولة إسرائيل إلى دولة مخايرات، ومن أن «استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية سيؤدي، بالضرورة، إلى اعتماد سياسة مماثلة لتلك التي اعتمدها النازيون» ومن أن «استمرار الاحتلال سيعني القضاء على دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، دمار الشعب اليهودي كله وانهايار البنى الاجتماعية التي أقيمت وتدمير الإنسان - اليهودي والعربي على حد سواء». بينما كتب الأديب دايفد غروسمان (في «الزمن الأصفر»): «أصبحتا نعيش في وضع مشوه يقوم على أوهام، على توازن هش بين الكراهية والمخاوف، في صحراء عاطفية وإدراكية».

خلال السنوات الخمسين الماضية، أنشئت عشرات - وربما

الخيارات الأربعة:

دولتان ودولة واحدة تحت سيادة إسرائيلية والحفاظ على الوضع القائم و«وطن واحد لشعبين»

فيما يلي الخيارات الأربعة التي طرحها المتحاورون هي:

الخيار الأول . دولتان للشعبين

تعرض صحيفة «دفار ريشون»، بداية، تاريخ «فكرة التقسيم» والتحولت التي طرأت عليها، فتقول إن فكرة تقسيم البلاد (لفلسطين/ أرض إسرائيل) إلى دولتين - واحدة يهودية والأخرى عربية - طرحت، للمرة الأولى، إبان الانتداب البريطاني. فقد وضعت لجان مختلفة خرائط تتضمن اقتراحات بشأن صيغة التقسيم، لكنها «قوبلت بمعارضة كاسحة من القيادة العربية الرسمية» وأثارت «خلافات عميقة بين الجمهور اليهودي حول فكرة التقسيم بحد ذاتها». وكذلك كان الحال مع قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، الذي أنهى الانتداب البريطاني على فلسطين وقضى بإنشاء دولتين، عربية ويهودية، «تقيمان بينهما وحدة اقتصادية»، إذ «رفضته القيادات العربية في أرض إسرائيل والدول العربية». كما تقول الصحيفة - مما «أشعل حرب الاستقلال التي انتهت بإنشاء دولة واحدة فقط، هي دولة إسرائيل»، بينما انتقلت الأراضي التي لم تنجح إسرائيل في الاستيلاء عليها، (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى سيطرة دولتين عريبتين مجاورتين، هما الأردن ومصر.

غير أن هذه التقسيم، ظلت قائمة خلال السنوات اللاحقة أيضا. وبينما كان يبدو أن فكرة «الفكرة»، في شعار «قوى هامشية متطرفة» بين الجمهور الإسرائيلي طيلة سنوات طويلة، حتى أن أحزاب «اليسار الصهيوني» أيضا رفضتها وقاومتها، أصبحت تبدو - في العام ١٩٩٢ - «أكثر واقعية وأقرب من أي وقت مضى»، وذلك إثر اعتلاء إسحاق رابين سدة الحكم في إسرائيل. ورغم أن «اتفاقيات أوسلو»، التي وقعت عليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٩٣، منحت الفلسطينيين «حكما ذاتيا» في جزء من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة «كتسوية مرحلية»، دون أي ذكر لمصطلح «الدولة الفلسطينية»، إلا أن الاعتراف المتبادل بين الطرفين «استنفض آمال الكثيرين في الجانب الإسرائيلي ولوّد لديهم القناعة بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل، هو الحل الصحيح والعادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني».

لكن سرعانا ما تبين أن الواقع «أشد تعقيدا وأكثر إشكالية عما كان يبدو ظاهريا؛ ففي ظل الحكم الذاتي الفلسطيني الجزئي «تعززت قوة التنظيمات الإرهابية، التي «ترفض أي اعتراف بدولة إسرائيل وتعارض أية تسوية تاريخية معها». كما أن «فشل «القيادتين» الإسرائيلية والفلسطينية، في التوصل إلى تسوية سياسية بعد سنوات من جهود الوساطة الدولية»، أدى إلى تراجع حل الدولتين وانحسار الأتياد له باعتباره حلّا ممكنا ومتاحا. ومع ذلك، بقي مؤيدو هذا الحل في داخل إسرائيل يعتبرونه «ليس حلا عادلا فحسب، بل الوحيد الذي يسمح ببقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»، أيضا، ويحذّرها «خطر فقدان الأغلبية اليهودية».

يؤكد المحامي غلعاد شير، أحد المشاركين الإسرائيليين المركزيين في المفاوضات والاتفاقات السياسية مع الجانب الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، في حديثه للصحيفة- أن «حل الدولتين للشعبين هو الطريق الوحيد الذي يضمن بقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية». ويضيف: «لا مفر من الانفصال عن الفلسطينيين، ضمن حدود واضحة، ولذا، فمن واجب أية حكومة إسرائيلية بذل كل الجهود الممكنة في السعي إلى تحقيق ذلك، بصورة تدريجية، متعقّلة وحذرة»، وهو يرى أن إسرائيل ملزمة بالدفع نحو هذا الانفصال «حتى ولو بدون اتفاق شامل لحل الصراع»، لأن «الواقع القائم اليوم يشي بأن لا أمل في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة تتضمن حل كل الخلافات والإشكاليات بين الطرفين، سواء حول القدس، اللاجئين، الأمن والحدود». ولهذا، فهو يقترح «اتخاذ خطوات تفضي إلى مفاوضات مستقبلية وتقدمها»، وفي مقدمة هذه الخطوات «تسوية مرحلية تضمن تغيير مسار التدهور الراهن نحو دولة واحدة، لأن الوقت يعمل في غير صالحنا».

وردا على سؤال الصحيفة حول «شكل الدولة الفلسطينية التي يتحدت عنها»، قال شير إن «على الجيش الإسرائيلي أن يبقى في الميدان» وإن «جميع محاولات التوصل من صواريخ تستسقط على مطار الدل (بن غوريون) لا أساس لها، لأن من السهل معالجة المشكلات والتحديات الأمنية الناشئة». وأضاف: «ثمة هنا شعب آخر سيعيش في دولة سيادية إلى جانبنا، لكن من دون جيش ومن دون القدرة على عقد تحالفات عسكرية، وإنما تحت رقابة أمنية وثامة»!

يحتج شير على ملاحظة/ تساؤل الصحيفة بأن «الجمهور الإسرائيلي اليوم أقل تحمسا لهذه الفكرة عما كان عليه إبان اتفاقيات أوسلو» ويقول: «نرى خلال السنوات الأخيرة كلها، بما في ذلك إبان موجة «إرهاب السكاكين»، أن ثمة أغلبية إسرائيلية واضحة، دائمة ومستقرة، تؤيد حل الدولتين. المسار الذي يبنّته أهله يعتمد على مقترح كلينتون من كانون الأول ٢٠٠٠. وإذا ما سألتم الناس إن كانوا مستعدين لإخلاء مستوطنات كجزء من اتفاقية سلام، فسترون أن ثمة أغلبية مؤيدة لهذا أيضا. وهو الحال بالنسبة لتقسيم القدس أيضا. ولكن حين يجري تقسيم مركاتب الحل الشامل، تخفتي هذه الأغلبية.... لأن بؤن جزءا كبير من شعبنا يوافق على ما أقول، لكنه مشوش ومرتبك لأنه يعتقد بأنهم انتزعوا منه صفة «الوطني»... إسرائيليיתי تقول بأن الدولة المحاطة بحدود معروفة واضحة يمكن الدفاع عنها وحمايتها هي أكثر أهمية من مجرد قطعة من الأرض هنا أو هناك.»

كما يعترض شير، أيضا، على الشعار الإسرائيلي الذي يزعم بأن «لا شريك» في الجانب الفلسطيني ويكذّب: «ثمة الكثير مما يجب القيام به على الصعيد السياسي من أجل الدفع باتجاه مفاوضات سياسية جدية مع الفلسطينيين!» لكن «المشكلة»، في رأيه، هي «انعدام الرغبة لدى القيادات في تغيير مواقعها ومراكزها».

الخيار الثاني . دولة واحدة وسيادة إسرائيلية على يهودا والسامرة»

ما يعتبره غلعاد شير ومؤيدو «حل الدولتين» في إسرائيل بمثابة «التهديد الأكبر والأخطر» - دولة واحدة بين النهر والبحر - يشكل، في المقابل، غاية تطالع قطاع غير قليل من اليمين الإسرائيلي يدعو إلى بسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على مناطق «يهودا والسامرة»، (الضفة الغربية) من أبرز المعبرين عن رؤية هذا القطاع وطموحه، وزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس، رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، وزعيم حزب البيت اليهودي، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت.

«هذه الأراء لنا، منذ الأزل وإلى الأبد، كل ما نصبو إليه هو العيش مع الفلسطينيين بسلام، من دون إرهاب، لكن ينبغي عليهم تقبل السيادة اليهودية على أرض إسرائيل»، تقول يهوديت كاتسبور، الناشطة السياسية المستوطنة في «كريات أربع»، والتي كانت ضمن النواة الأولى التي أقامت «الحي اليهودي» في مدينة الخليل، وهي تقود، خلال السنوات الأخيرة، حملة دعائية جماهيرية تتمحور حول «السيادة الإسرائيلية على أرض إسرائيل» - وهي حملة - تحقّق نجاحا ملحوظا وتستقطب اهتماما واسعا وتأييدا كبيرا، كما تقول في حديثها للصحيفة.

بدأت كاتسبور بترويج فكرة «السيادة الإسرائيلية» في أعقاب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة، في العام ٢٠٠٥. «قلنا إنه من غير الممكن أن يجري طرد اليهود بعد الآن وإن علينا الشروع في خوض نضال آخر. أيقنا بأنه حتى لو أنقذنا قطعة أخرى من الأرض، ثم قطعة أخرى، فليس في هذا ما يحقق الهدف المرجو. إنقاذ أرض إسرائيل. توصلنا إلى قناعة بضرورة تغيير التوجه والاتجاه. جلسنا، أنا ومجموعة أخرى ضمت يورام أتينغر، كارولين غليك، الحاخامة شولاميت ميلاميد، وقررنا عقد مؤتمر حول السيادة، في العام ٢٠١١. عقدناه في الخليل وحضره نحو ٣٠٠ شخص. ساد الاتفاق على أنه يتوجب، أولا، تغيير نظرة جمهورنا، تغيير أسلوب «دونم إثر دونم» وجعله كفاحا لتغيير الوعي».

بين مؤيدي «بسط السيادة»، تقول كاتسبور، ثمة أربعة توجهات مختلفة: «التوجه الأول يتحدث عن بسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على جميع مناطق الضفة الغربية- B . A و C. والتوجه الثاني يقترح على الحكومة الإسرائيلية بسط السيادة على جميع مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، بحيث يكون ثمة حكم ذاتي فلسطيني في منطقتي B و C. في إطار هذا التوجه، يستطيع المواطنون الفلسطينيون (في تلك المناطق) طلب الحصول على المواطنة الإسرائيلية، وكل من يستوفى المعايير والشروط يحصل عليها، أما التوجه الثالث، فهو الذي يقوده الوزير نفتالي بينيت، ويقترح ضم منطقة C فقط، ضمن ما يسمى «خطة التهدئة». وأما التوجه الرابع، الذي يقوده موشي فيغلين (عضو كنيست سابق عن «الليكود»)، فيقترح تشجيع هجرة الفلسطينيين عن هذه المناطق». وتعلن كاتسبور أنها، شخصيا، تؤيد التوجه الأول.

وردا على سؤال الصحيفة عما إذا كان الفلسطينيون سيغلبون «العيش

في دولة لا تعترف بهم كفلسطينيين». قالت كاتسبور: «إذا كان ثمة ما يربط أحمد بالأرض، فلا مشكلة إطلاقا، لكن ليس كجماعة!» وأضافت: «اعتقد بأننا نرتكب خطأ أخلاقيا، إن لم تكن ثمة قومية فلسطينية هنا. حتى العام ١٩٧٠، لم تكن كلمة «فلسطينيون» مكتوبة في أية وثيقة. هذه الجماعة الفلسطينية هي اختراع من السبعينيات!»

وفي حاججة «التخوف من فقدان الأغلبية اليهودية»، تقول كاتسبور: «إذا نظرنا إلى عدد اليهود والفلسطينيين اليوم، بما في ذلك في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فسندج أن ثمة أغلبية يهودية تصل إلى ٦٦٪. وأما إذا أضفنا قطاع غزة أيضا، فنحن نشكل أغلبية تصل إلى ٦١٪». ثم تضيف أن «تأييد هذه الفكرة ليسب السيادة الإسرائيلية» أخذ بالاتساع باستمرار». ولتأكيد ادعائها هذا، تورد ما يبنّته نتائج «استطلاع رأي أجري في شهر شباط الأخير». كما تقول، من ضمنها أن ٧٥٪ من اليهود الإسرائيليين يؤيدون «بسط السيادة الإسرائيلية» بينما ما يؤيد إقامة دولة مستقلة «سوى ٧٪ فقط».

أما الهدف التالي الذي تسمى كاتسبور ومؤيدوها لتحقيقه فهو «سن قانون في الكنيست يقضي ببسط السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لأن بسط هذه السيادة اليوم يتطلب أمرا عسكريا يصدره قائد المنطقة العسكرية الوسطى، لأننا نعيش تحت حكم عسكري!»

الخيار الثالث . الإبقاء على «الوضع القائم»

ثمة من يعتقد بأنه على الرغم من الإشكالية الكبيرة والتعقيد الشديد اللذين ينطوي عليهما الوضع القائم في الضفة الغربية، إلا أنه لا يزال يشكل «الخيار الأفضل، أو الأقل سوءا، بالنسبة لدولة إسرائيل». الجنرال (احتياط) يعقوب عيميدور، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، والقائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، يقول إن «الفجوة بين ما يريده الإسرائيليون وما يريده الفلسطينيون في الوضع الراهن أكبر وأعمق من أن يتم التجسير عليها والتوصل إلى تسوية سياسية». ويوضح: «وضعت جميع الادعاءات المؤيدة والمعارضة للخيارين السابقين - دولة واحدة أو دولتان - وتوصلت إلى الاستنتاج بأن الحل الأفضل هو إدارة الوضع القائم بصورة صحيحة. في هذه اللحظة، ليس هنالك استعداد لدى أي من الطرفين لتقديم جميع هذه التنازلات. ولذا، يجب إبقاء الخيارين مفتوحين، وربما يستطيع أينا، أوأنا، أو أحفادنا، التوصل إلى اتفاقية بعد خمسن عاما!»

ويرى المحامي والكاتب بنحاس عنبري، أيضا، أن «تفضيل الوضع القائم هو ضرورة، وليس خيارا مثاليا». ويوضح عنبري، الباحث في «المركز المقدسي لقضايا الجمهور والدولة»، «من المفضل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وإنهاء الصراع، لكن هذا لن يحدث في المدى المنظور». ويعتقد بأنه «من الممكن التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين القاطنين اليوم في الضفة الغربية، لكن المشكلة الحقيقية تبدأ من الفلسطينيين الذين طردوا في العام ١٩٤٨، ذلك أن هؤلاء الفلسطينيين «يعتبرون أن نهاية الصراع تتمثل في عودتهم، جميعا، إلى الأماكن التي كانوا فيها قبل ١٩٤٨، وهو ما لا تستطيع إسرائيل القبول به أو الموافقة عليه»!

وردا على سؤال الصحيفة حول «ما يمكن القيام به الآن»، قال عنبري إنه «ينبغي التوصل مع الفلسطينيين إلى ترتيبات عينية، في قضايا تصاريح

العمل في إسرائيل، تزويد المياه والكهرباء، مثلا». وهي قضايا تتعلق بـ«إتاحة العيش للطرفين»، كما يقول!

ويوجه عنبري انتقاداته للجانب الفلسطيني ويحمله المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في الضفة الغربية (٤). فيقول إن «الفلسطينيين لم يتقدموا حتى الآن بأي اقتراح... جميع الأفكار والاقتراحات تأتي من الجانب الإسرائيلي!» ويضيف: «أنا أشاهد التلفزيون الفلسطيني وما يجري هناك هو عملية غسل دماغ رهيبه. ثمة جبل كامل قد تربي على الكراهية تجاهنا!» ثم يحاول «دحض» الاعتقاد بأن الشعب الفلسطيني معني بالسيادة على أرضه ونفسه، فيقول: «نحن نعتقد بأن الفلسطينيين يتحزقون لإقامة دولة فلسطينية خاصة بهم، لكن هذا ليس صحيحا... إنهم يريدون العيش بهدوء وبدون مضايقات. أما دعاة الوطنية في الشعب الفلسطيني فهم ليسوا سوى النخبة الأكاديمية التي تعيش في رام الله... هم الوحيدون الذين يتحدثون عن دولة مستقلة»!

يدافع عنبري عن «خيار الحفاظ على الوضع القائم»، على الرغم مما فيه من

«إشكاليات»، كما يصفها، ويقول: «ارتسمت لنا صورة القوة المحتلة ونحن لا نزيد أن يرانا العالم بهذه الصورة. النخبة في رام الله تضخّم هذه الصورة أضعافا مضاعفة وهي تتمتع بعلاقة وثيقة مع الإعلام العالمي. تضررت صورة إسرائيل كثيرا، لكن ليس ثمة ما يمكن عمله، لأن أية محاولة للقيام بشيء آخر ستفضي إلى ما هو أسوأ من الوضع الحالي بكثير، الذي هو «الأقل سوءا». أما المرحلة التالية، ما بعد «الوضع القائم»، فهي: عندما يحين الوقت ويحصل الانفجار، سيَتوجب علينا التفكير بما علينا فعله، بعيدا عن خيار الدولة الواحدة بالطبع، والذي هو الخيار الأسوأ على الإطلاق»، كما يقول.

الخيار الرابع . وطن واحد لشعبين

إلى جانب الخيارات الثلاثة السابقة، التي تعتبرها الصحيفة «تقليدية» ثمة من يحاولون «التفكير خارج الصندوق»، كما تصفهم الصحيفة، فيطرحون خيارا رابعا يتلخص في: دولة واحدة مكونة من مجموعات مختلفة ذوات حكم ذاتي ومكانة متساوية.

ظهر هذا الخيار «غير التقليدي» في العام ٢٠٠٢، حين تبلورت مجموعة ضمت الشاعر اليعازر كوهين، المستوطن في «كفار عصيون»، موطي أشكنازي، قائد الحملة الاحتجاجية التي أعقبت حرب تشرين ١٩٧٣ («حرب الغفران»)، البروفسور أستر ألكسندر ود، حايمم آسا، وأقام هؤلاء حركة فكرية أطلقوا عليها اسم «عدالة»، وضعت نصب عينيها نموذج «كونفدراليات ثلاث تعيش ضمن حدود أرض إسرائيل الانتخابية، تشمل الأردن، إسرائيل وفلسطين». وقد خاضت هذه الحركة الانتخابات للكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠٠٣، لكنها لم تحصل سوى على ١١٨١ صوتا، وما لبثت أن تفككت واختفت في إثر ذلك.

يقول كوهين إن «الفكرة الأولية كانت إقامة دولة فلسطين ضمن حدود ١٩٦٧، بحيث تعيش في هذه الدول «جماعات»... مثلا، الفلسطينيون في الأردن يكونون مواطنين أردنيين ومواطنين في الكونفدرالية الفلسطينية أيضا ويتنتمون إلى الجماعة الفلسطينية. أما المستوطنون فيقون في أماكنهم، في داخل فلسطين، لكن ينتمون إلى الجماعة الإسرائيلية».

في السنوات التالية، توصل كوهين إلى القناعة بضرورة الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة». ويوضح أنه «ليس من المهم صيغة الحل النهائي، لأنه، إذا لم نعترف بلاجئي العام ١٩٤٨ وبأن إسرائيل هي وطن واحد للشعبين، فلن يكون هنالك أي حل». وعلى أساس هذه القناعة، بادر كوهين في العام ٢٠٠٩ إلى تشكيل «متمدى فكري» ضم مستوطنين، أكاديميين ونشطاء اجتماعيين أبدووا استعدادا للحديث عن «جماعات مختلفة تتقاسم حيزا جغرافيا واحدا».

«نحن نقول إنه إذا ما ازدنا فعل شيء قابل للحياة ومؤهل للمصود لعدة أجيال، فمن الضروري احترام الروابط العميقة التي تربط كلا الشعبين لهذا المكان»، يقول كوهين، مشيرا إلى أن هذا «يتعارض مع المفهوم الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو، من حيث أن الخط الأخضر هو الذي يحدد حدود إسرائيل وحدود فلسطين... نحن نعلم أن كلا الشعبين مرتبطان بهذه البلاد كلها، دون تقسيم»؛ وفي رأيه أن «أحد الأمور التي تركزست خلال العقود الأخيرة هو أن كلمة «سلام» ترتبط بتنازلات مؤلمة وتثير الروع. نحن نريد أن نعيد إلى هذه الكلمة ما فيها من أمل، أن نحدث تغييرا في لغة الحوار التي تتراوح ما بين المخاسر والأرباح المترتبة عن السلام».

وينوه كوهين بأن «هذه حركة متطوعين اتخذت قرارا مبدئيا بعدم الحصول على أي تمويل من أية صناديق تابعة لحكومات أجنبية، تعتمد نهج العمل الجماهيري الميداني». عقدنا حتى اليوم أكثر من ٤٠٠ لقاء بيتي ولدبنا ٣٠٠ ناشط مداوم وبضعة آلاف من المؤيدين والداعمين... نتقدم بوتيرة بطيئة وبعمل شاق». ويعتبر أن «الصعوبة المركزية تتمثل في اليأس السائد لدى الطرفين، علما بأن اليأس والخوف هما أعمق وأشدّ لدى الجانب الفلسطيني، لأن حياته اليومية أقسى بكثير... والظروف في تدهور مستمر منذ اتفاقيات أوسلو».

ويرى كوهين أن «خيار الوطن الواحد للشعبين» يبدو اليوم «أقرب إلى الواقع مما كان عليه قبل خمس سنوات»، مع اتساع الإقرار، «في إسرائيل وفي غالبية دول العالم»، كما يقول، بأن «حل الانفصال غير واقعي وغير ذي صلة». ويضيف: «لقد نجحنا في إدخال مصطلح «كونفدرالية» إلى السجال العام، حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) قد توجهت إلينا مؤخرا تطلب إيضاحات وتفسيرات حول ما نطرحه، لأن الأميركيين يدرسون اليوم خيارات جديدة، من بينها الخيار الذي نطرحه نحن».

فجوات المداخل بين الشرائح الإسرائيلية المختلفة تتسع أكثر فأكثر!

*اتساع الفجوة بين أصحاب المداخل العالية والمتدنية *رغم كل القوانين والأنظمة فإن الفجوة اتسعت أيضا بين رواتب الرجال والنساء *الشرائح الفقيرة باتت أكثر اعتمادا على المخصصات الاجتماعية *الفجوات بين العرب واليهود: معدل مدخول العائلة العربية أقل من ٦٥٪ من مدخول اليهودية *تقرير دولي: إسرائيل من أعلى معدلات الأعمار في العالم ومن الأقل صرفا رسميا على الجهاز الصحي*

وهو ما يعادل ٢٠٩٧ دولارا.

ويقول التقرير إن معدل راتب الأجير اليهودي بلغ ١٠٢٨٦ شيكلا (رجالا ونساء)، وهو ما يعادل ٢٩٢٢ دولارا شهريا، مقابل ٦٦٥٨ شيكلا شهريا للأجير العربي وهو ما يعادل ١٨٩١ دولارا، ما يعني فجوة بنسبة ٤٢٪. وتساهم في هذه الفجوة عدة عوامل، من بينها التمييز في القبول لآماكن العمل ذات الجودة، إذ أن نسبة البطالة بين العرب تصل إلى اربعة أضعاف نسبتها بين اليهود، ٣٪ مقابل حوالي ١٢٪. كما أن حوالي ٦٥٪ من النساء العربيات محرومات من فرص العمل، والسبب الأكبر لهذا هو حرمان البلداث العربية من مناطق صناعية ومؤسسات رسمية وأماكن عمل. فهناك نسبة شبه دائمة للبطالة بين الأكاديميات العربيات تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪. في حين أن نصف النساء العربيات ذات المؤهلات العالية لا يعملن في وظائف تتناسب مع مستوى شهادتاتهن. ونسب البطالة بين الأكاديميات العربيات تفند مزاعم المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بأن العادات والتقاليد تمنع النساء العربيات من الانخراط في سوق العمل.

ويشير التقرير الرسمي أيضا إلى الفجوة في معدلات الرواتب بين النساء اليهوديات والعربيات، ففي حين أن معدل رواتب النساء اليهوديات بلغ ٧٩٢٨ شيكلا، وهو ما يعادل ٢٢٥٢ دولارا، فإن معدل رواتب النساء العربيات كان في ٥٠٠٤ شواكل، وهو ما يعادل ١٤٢١ دولارا، بمعنى فجوة بنسبة ٣٧٪.

من أعلى معدلات الأعمار

في سياق متصل بالأوضاع الاجتماعية، أظهر تقرير جديد لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة، OECD، أن إسرائيل تحل في المرتبة الرابعة عالميا من بين دول المنظمة في معدل الأعمار، إذ يبلغ في إسرائيل ٨٢٫٢ عام، وحوالي ٨٤ عاما للنساء، مقابل حوالي ٨١ عاما للرجال، وأن معدل الأعمار سجل منذ العام ١٩٧٠ وحتى الآن ارتفاعا بمعدل يزيد عن ١٠ سنوات. وقد حلت إسرائيل بعد اليابان، التي بلغ معدل الأعمار العام فيها ٨٣٫٩ عام، وبعد كل من إسبانيا وسويسرا- ٨٣ عاما، وأدنى معدلات الأعمار كانت في لتوانيا- ٧٤٫٦ عام، وفي المكسيك- ٧٥ عاما. وتؤكد كل التقارير الإسرائيلية على وجود فجوة واضحة في معدل الأعمار بين اليهود والعرب، كانعكاس للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، إذ أن اليهود يعيشون ثلاث سنوات أكثر من العرب. وهذا نابع من جودة البيئة، ومن القدرة على جودة الغذائية، وجودة السكن، والقدرة على التامين الصحي والحصول على العلاجات، والبعد عن المراكز العلاجية، إضافة إلى جودة المواصلات وأنواع العمل وغيرها من العوامل.

وبلغ معدل أعمار النساء اليهوديات في العام الماضي ٨٤٫٥ عام، مقابل ٨١٫٩ عام للنساء العربيات. أما معدل أعمار الرجال اليهود فقد بات ٨٠٫٩ عام، مقابل ٧٦٫٩ عام لدى العرب. وفي ما يخص العرب، هناك تفاوت كبير بين معدل الأعمار في صحراء النقب وبين المناطق الأخرى، كما أن معدل الوفيات بين الأطفال المواليد والرضع تصل بين إلى العرب إلى ٦٫٦ طفل من كل ألف طفل، مقابل ٤٫٦ طفل بين كل ألف طفل لدى اليهود.

وحسب التقرير، فإن إسرائيل من أكثر الدول التي سجلت ارتفاعا في معدل الأعمار منذ العام ١٩٧٠ وحتى اليوم، إذ بلغت الزيادة ١٠٫٣ سنوات، بينما معدل الزيادة العامة في دول OECD بلغ ٧٫٥ بنسبة.

ومن أبرز عوامل ارتفاع معدل الأعمار بشكل عام في العالم، هو تطور الأدوية والعلاجات، والسعي إلى نمط حياة صحي أكثر، إضافة إلى ارتفاع معدلات التحصيل العلمي وتطور المجتمعات. ومن أبرز الأمراض التي تراجعت نسبة الوفاة على خلفيتها أمراض القلب على مختلف أنواعها، فعلى سبيل المثال تراجعت الوفيات في الدانمارك والنرويج بسبب أمراض القلب منذ العام ١٩٩٠ وحتى الآن بنسبة ٧٠٪.

وفي جوانب أخرى من هذا التقرير الدولي يتبين أن معدل الأعمار لدى الرجال ذوي التحصيل العلمي العالي أعلى بنحو ٧٫٥ سنوات من معدل أعمار ذوي التحصيل المتدني جدا، بينما الفجوة بين النساء تهيط إلى ٥ سنوات. وتبين أن العجوات في إسرائيل أعلى بقليل. وتقول منظمة الصحة في OECD إنه لو انخفضت نسبة تدخين السجائر وشرب الكحول بنحو ٥٠٪، لارتفع معدل الأعمار في جميع الدول بـ ١٣ شهرا. وعلى الرغم من التقدم في المجال الصحي، ومعدلات الأعمار في إسرائيل، إلا أن الصرف في إسرائيل على الصحة، هو من الأدنى من بين دول OECD. إذ أن الصرف على المجال الصحي بالمعدل للفرد يبلغ ٢٨٢٢ دولارا، مقابل ٤ آلاف دولار بالمعدل في دول المنظمة. كما أن اجمالي الصرف في إسرائيل على الجهاز الصحي يبلغ ٧٫٤٪ من اجمالي الناتج العام، بينما معدل النسبة في دول OECD بلغ ١١٪.

أظهر تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن الفجوات في المداخل بين الشرائح المختلفة أخذة بالاتساع، وهذا يبرز بشكل خاص حينما يتأكد أن أكثر من ٥٠٪ من العاملين يتقاضون ٧٢٪ من معدل الرواتب وما دون. كما تبرز الفجوة من جديد بين مداخل الرجال والنساء، في حين أن معدل مدخول العائلة العربية كان في العام الماضي يقل عن ٦٥٪ من معدل مداخل العائلات اليهودية. وفي المقابل قال تقرير دولي إن معدل الأعمار في إسرائيل هو من الأعلى في العالم، إلا أن الصرف الرسمي على الجهاز الصحي هو من أقل المعدلات بين الدول المتطورة.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن معدل الرواتب الرسمي غير الصافي في العام الماضي ٢٠١٦، بلغ ٩٧٢٤ شيكلا بالمعدل، وهو ما يعادل ٢٧٦٢ دولارا، علما أنه لامس ١٠ آلاف شيكل، عند نهاية العام الماضي. في حين أن معدل الرواتب الفعلي بلغ في العام الماضي ٧٠٣٠ شيكلا. والفارق بين معدل الرواتب الرسمي والفعلي، هو أن الأول يتم احتسابه من خلال جمع كل الرواتب وقسمها على كافة العاملين في الفترة المحددة، أما معدل الراتب الفعلي، فإنه يأخذ بالحسبان مستويات الرواتب، بمعنى نسبة الاجيرين الذين يتقاضون كل واحدة من درجات الرواتب.

ومن أبرز الفجوات الظاهرة تلك التي بين رواتب الرجال والنساء، إذ حسب التقرير بلغ معدل رواتب الرجال في العام الماضي ١١٦٦٤ شيكلا، وهو ما يعادل ٣٣١٣ دولارا، مقابل ٧٦٣٣ شيكلا للنساء، وهو ما يعادل ٢١٦٨ دولارا. ما يعني أن معدل رواتب النساء يساوي ٦٥٫٤٪ من معدل رواتب الرجال، في حين أن هذه النسبة كانت قبل سنوات قليلة في حدود ٧٢٪. ورغم ذلك، فإن التقرير يدعي أنه على مستوى معدل المداخل الفعلي، فقد تقلصت الفجوة بين الرجال والنساء، إذ كان معدل مداخل النساء يساوي ٧٣٫٢٪ من معدل مداخل الرجال، في حين أن هذه النسبة كانت ٧٣٪ في العام ٢٠١٥.

ويقول التقرير إن معطيات العام الماضي ٢٠١٦، بينت ارتفاعا طفيفا في نسبة المخصصات الاجتماعية، من اجمالي مداخل العائلات ككل، من نسبة في حدود ١٠٫٩٪ في العام ٢٠١٥، إلى نسبة ١١٫٣٪ في العام الماضي ٢٠١٦. ويتوقع التقرير ارتفاع هذه النسبة في العام الجاري، بعد رفع المخصصات الاجتماعية.

يذكر أن المخصصات الاجتماعية، على مختلف أنواعها، تشكل مدخولا أساسيا لدى العائلات الفقيرة والضعيفة، وهذا يظهر بشكل واضح في تقارير الفقر السنوية، إذ أن المخصصات الاجتماعية ترفع بالمعدل حوالي ٤٥٪ من العائلات الفقيرة اليهودية إلى ما فوق خط الفقر السنوي، و١١٪ من العائلات الفقيرة العربية، لكون الفقر بين العرب أشد عمقا بين اليهود. وحتى أن تقرير الفقر الصادر في نهاية العام الماضي ٢٠١٦ عن العام الذي سبق ٢٠١٥، بين أن المخصصات الاجتماعية "أنقذت" ٧٪ من العائلات العربية الفقيرة، وهذه نسبة لم تشهد مثلها من حيث تدنيها في السنوات الماضية ما يدل على تعمق الفتر بين العرب أكثر، على الرغم من تراجع أعداد الأولاد في العائلات العربية. وقال تقرير آخر إن معدل الولادات لدى الأم العربية بلغ ٣٫٧ للمرأة العربية الواحدة، مقابل ١٫٩ إلى ولادات لادم من نساء الحريديم. وهذه مقياس مهم للفقر، إذ أن مدخول العائلة بات ينقسم على عدد أفراد أقل من ذي قبل. ورغم ذلك فإن ما يحصل هو العكس.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء الأخير إن الجمهور الواقع في أدنى ثلاث درجات اجتماعية من أصل عشر، يعيش في حالة مديونية دائمة وزمنية. فمعدل مداخل من هم في الشريحة الاجتماعية الأعلى تصل إلى ٧٫٣ أضعاف معدل مداخل الشريحة الدنيا.

ويذكر أن معطيات الرواتب في العام الجاري ٢٠١٧ من شأنها أن تتغير بقدر ملموس، على وقع رفع الحد الأدنى من الأجر، في مطلع الشهر المقبل- كانون الأول، إلى ٥٢٠٠ شيكل، وهذا أعلى مما كان في نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة تلامس ١١٪.

الفجوة بين العرب واليهود

وبين تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن الفجوة بين مداخل العائلات العربية والعائلات اليهودية أخذة بالاتساع. وقال التقرير إن معدل مدخول العائلة من فلسطيني الداخل بلغ في العام الماضي ٢٠١٦، ما نسبته ٤٩٪ من معدل مدخول العائلات اليهودية، في حين أن هذه النسبة كانت في سنوات ماضية في حدود ٦٧٪. إلا أن تقرير المكتب يدعي أن النسبة في العام ٢٠١٦، ارتفعت عما كانت عليه في العام الذي سبق ٢٠١٥، إذ بلغت ٥٨٪. وحسب التقرير فإن معدل دخل العائلات اليهودية الصافي في العام الماضي ٢٠١٦، كان ١٢٧٣٤ شيكلا، وهو ما يعادل ٣٦٢٠ دولارا، مقابل معدل دخل للعائلات العربية بحوالي ٧٣٨٤ شيكلا،

المنتزه



استطلاعات: حركة "شاس" تتراجع إلى مستوى قوتها قبل ٣٣ عاما.

أزمة «شاس» والأرقام الضائعة!

*حركة "شاس" تواجه استطلاعات سوداوية تعيدها إلى قوتها قبل ٣٣ عاما *أزبیه درعي الزعيم السياسي الأبرز في حياة "شاس" يعود إلى غرفة التحقيقات بشبهات فساد بعد أن أمضى سابقا سنوات في السجن في قضايا فساد *استطلاعات الرأي لا تفسر وجهة أصوات عشرات آلاف "الحريديم" التي تخسرهما "شاس" في الاستطلاعات، فهذا جمهور لن يصوت إلا لحركة تمثله مباشرة وبالذات طائفيًا*

كتب برهوم جرابيسي:

تواصل استطلاعات الرأي التنبؤ بضرية قاصمة جديدة لحركة "شاس" الدينية المتمزئة (الحريدية) لليهود الشرقيين (السفاراديم)، بحصولها على ٤ أو ٥ مقاعد على الأكثر، في ما لوجرت الانتخابات البرلمانية في هذه المرحلة، بدلا من ٧ مقاعد حاليا. إلا أن الاستطلاعات لا تفسر وجهة الأصوات التي تخسرهما "شاس" افتراضيا، ما يضع علامات

سؤال على دقة هذه الاستطلاعات بالنسبة لحركة أظهرت ثباتا في الساحة السياسية، ورغم الانشقاق الذي واجهته قبل ثلاث سنوات.

خلفية

كان الحريديم الشرقيون، حتى مطلع سنوات الثمانين، منخرطين أساسا في حركات "حريديم" لليهود الأشكناز، إلى أن بادر الحاخام الأكبر الأسبق لليهود الشرقيين، عوفاديا يوسف، في نهاية العام ١٩٨٣ والعالم ١٩٨٤ إلى انشاء حركة "شاس"، التي انسلاخ ناشطوها عن الكتلة البرلمانية للحريديم، ونجحت الحركة في أول انتخابات لها في العام ١٩٨٤ بالحصول على أربعة مقاعد، وكانت تعد نتيجة كبيرة جدا، نسبيا، بسبب قلة أعداد "الحريديم" ونسبتهم من بين السكان في ذلك العام، وأيضا لأن نمط التصويت في إسرائيل كان يصب بغالبية العظمى (أكثر من الثلثين) لصالح الحزبين الأكبرين: المعراع الذي بات اسمه العمل، والليكود.

لكن يوسف، وخلافا للنهج القائم لدى الحريديم الأشكناز، اتجه إلى اليهود الشرقيين من خارج مجتمع "الحريديم" المنفصل، مستفيدا من كونهم في تلك المرحلة يشككون القطاع الأكبر بين اليهود الفقراء، وحتى أنه حينما تقول "بلدات فقير"، أو "أحياء فقير"، تعني مباشرة اليهود الشرقيين. ورأت تلك الجماهير الفقيرة بحركة "شاس" عنوانا كبيرا لها، كون الحركة أغندت عليها من خلال الجمعيات الخيرية، التي تغيث الفقراء في قوت يومهم، ومن ثم دمجت حركة "شاس" أعدادا كبيرة من أبناء الفقراء في شبكة المدارس الدينية التابعة للحركة، لما في هذه المدارس من دعم مادي واقتصادي.

ولهذا رأينا أن هذا ساهم في إحداث قفزات كبيرة في قوة "شاس" البرلمانية، وساعد في هذا أيضا تبدل القيادة السياسية فيها، في مطلع سنوات التسعين، ليتولاها أزبیه درعي، المعروف بدهائه السياسي، ورؤيته بعدم رز الحركة

في أي خانة سياسية، يمين متشدد أو معتدل، ولم يرفض الشراكة السياسية مع "اليسار الصهيوني"، كما حصل في حكومة إسحاق رابين في العام ١٩٩٢، وحكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩، طالما أن هذه الشراكة تضمن وتؤمن مصالح الحركة ومؤسساتها وجهورها.

إلا أنه قبل أربع سنوات، بدأت "شاس" تواجه علامات الشراكة السياسية مع "اليسار الصهيوني"، كما حصل في شهر أيلول العام ٢٠١٣، بعد ثمانية أشهر من انتخابات ذلك العام، التي كانت فيها كتلة "شاس" ذات رأسين: أزبیه درعي، والوزير الأسبق إيلي يشاي، الذي استقال في بحر العام ٢٠١٤، تمهيدا لانشقاق لاحق في الحركة، بإيعاز من حاخامين كبار، انشقاقهم عن مجلس "حكماء التوراة"، الذي يقود الحركة، وقد كان يوسف على مدى ثلاثة عقود الخيمة الجامعة والشخصية المهمة على كل أطراف اليهود المتدينين المتمزتين (الحريديم) الشرقيين، وحتى من حاول التمرد لم يلق حظوظا في الوصول إلى حيث سعى، مثل البرلمان.

انتخابات ٢٠١٥ وما بعدها

في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠١٥) تلقت حركة "شاس" ضربة مزدوجة، أو لنقل بحركة مقص، أفقدتها أكثر من ثلث قوتها البرلمانية، إذ هبطت من ١١ مقعدا حققتها في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إلى ٧ مقاعد. وكانت الضربة الأولى هي انشقاق الوزير السابق إيلي يشاي، بإيعاز من أكثر من حاخام في مجلس "حكماء التوراة".

وقد أسس يشاي حركة "ياحد"، التي تحالفت في انتخابات ٢٠١٥، مع حركة "عوتسما"، وهي الحركة المنبثقة عن حركة "كاخ" الراهبية، المحظورة على السورق في القانون

الإسرائيلي، كما أنها محظورة في العديد من دول العالم، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ناشطيهما يتحركون

سياسيا بحرية تامة، وتمثلوا في الكنيست في العام ٢٠٠٩، ويصيون ذكرى زعيمهم المقتول مئير كهانا، في العلن دون أن يكون ثمة ما يمنعهم.

وحصلت حركة "ياحد" في الانتخابات الأخيرة على ما يلامس ٣٪ من الأصوات، ولكنها لم تدخل إلى البرلمان، لكون نسبة الحسم ٣٫٢٥٪، بمعنى أنها كانت بعيدة بأقل من ١١ الف صوت. وفي مراجعة لمصادر الأصوات، ومقارنتها مع انتخابات ٢٠١٣، فإن هذه الحركة اقتنصت مقعدين من حركة "شاس"، أما المقعدان الأخران، فقد حصل عليهما حزب "كولانو" بزعامة من بات وزير المالية في الحكومة الحالية، موشيه كلون، وهذه الأصوات حصل عليها في معال تقليدية لحركة "شاس" في بلدات وأحياء اليهود الشرقيين، من الشرائح الفقيرة، التي رأت بحركة "شاس" عنوانا لها.

وهذا المشهد بالذات، وخاصة من زاوية حزب "ياحد"، كان في خلفية اعتراض أزبیه درعي الفوري على مبادرة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، التي أعلن عنها في الشهر الماضي، وتراجع عنها بعد ١٢ ساعة، وهي إعادة نسبة الحسم إلى ٢٫٢٪ بدلا من نسبة ٣٫٢٥٪، التي تم رفعها عشية انتخابات ٢٠١٥. فقد رأى درعي في تخفيض النسبة تهديدا لحركته، بتمثيل "ياحد" في الولاية البرلمانية المقبلة.

وقد أثبتت الجريات اللاحقة أن نتنياهو لم يكن جديا في مبادرته تلك، وإنما كانت خطوة ليستفز بها شركائه في الحكومة، الذين اعترضوا على مشروع قانون يمنع إجراء تحقيق مع رئيس الوزراء جنائيا خلال ولايته البرلمانية، فلدى الإعلان عن نية رفع نسبة الحسم، على لسان "مقربين من نتنياهو"، اتجهت الأنظار بسرعة إلى "القائمة المشتركة"، التي تضم أربع قوى تنشط في شارع فلسطيني الداخل، إلا أن هدف نتنياهو الأول من هذا هو خلق بليلة عند ثلاثة من شركائه، وأول الشركاء تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي يضم ثلاثة أحزاب، وتخفيض نسبة الحسم سيؤدي حتما إلى حل هذا التحالف، كذلك فإن تخفيضا كهذا قد يضرب كتلة "يهדות هتوراة" للحريديم الأشكناز، التي تضم ثلاثة أحزاب، وأيضا يفسح المجال أمام حركة "ياحد" المنشقة عن حركة "شاس" لتمثل في الكنيست، وهذا ما ألقى درعي، كذلك من شأن تخفيض نسبة الحسم أن يحل تحالف "المعسكر الصهيوني" المعارض.

إشكالية الاستطلاعات

الإشكالية في الاستطلاعات التي تنشر تباعا، وتتنبأ بغالبيتها خسارة حركة "شاس" من معد إلى ثلاثة مقاعد، مقابل إضافة محدودة لكتلة "يهדות هتوراة" للحريديم الأشكناز الفربيين، التي لها حاليا ٥ مقاعد، أن تلك الاستطلاعات لا تفسر وجهة عشرات آلاف الأصوات، لا ستخسرهما "شاس"، فالغالبية الساحقة من "الحريديم"، لا يمكن إلا أن تصوت لقوائم تمثلها مباشرة، وطائفيًا بالذات، وهذا ما يجتبه بحث الخارطة السياسية في مستوطنات الضفة والقدس ٢٠١٣-٢٠١٥ برهوم جرابيسي، الصادر عن مركز الأبحاث "مدار" في رام الله، فقد أظهر ذلك البحث نتائج التصويت في كل واحدة من المستوطنات، وحسب مجموعات، ليظهر أن ٩٥٪ من المصوتين في المستوطنات السبع الخاصة بالحريديم، للقوائم الثلاث التي مثلتهم مباشرة، قائمة يهدوت هتوراة ٥٦٪، ثم قائمة "شاس" ٢٧٪، وقائمة "ياحد" قرابة ١١٪. أما بقية الأصوات فقد اتجهت ٣٪ لقائمة "البيت اليهودي"، و٢٫٥٪ لحزب الليكود. وبالامكان القول إن النسبة الحقيقية قد تعلقو عن ٩٥٪ بين الحريديم وحدهم، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن في مستوطنتين اثنتين يوجد جمهور صغير من التيار الديني الصهيوني، وهما "موديعين عيليت" و"تل تسبون".

والتصويت في مستوطنات الحريديم هو نموذج يسري على كافة أحياء الحريديم في المدن والبلدات الإسرائيلية. وما يراد قوله هو أن "شاس" خسرت أصوات من اليهود الشرقيين من غير الحريديم، وباتت الغالبية الساحقة من أصواتهم من الحريديم الشرقيين "السفاراديم"، وهؤلاء يتكاثرون سنويا بنسبة ٣٫٨٪، كما هي لدى ساثر "الحريديم"، وهي ضعفا نسبة التكاثر العامة، وما من شك

في أن هذا سينعكس مباشرة على كمية أصوات "الحريديم" للكتلتين "شاس" و"يهדות هتوراة"، وطالما لا توجد قائمة ثالثة تظهر في استطلاعات الراي، فإن هذا سيقى خلا في استطلاعات الراي، وحينما نتكلم عن برلمان من ١٢٠ مقعدا فإن كل مقعد من شأنه أن يكون حاسما في موازين القوى بين المعسكرات.

أزمة درعي الشخصية

في الآونة الأخيرة بدأت تحدثت تقارير عن أزمة قيادة تواجه درعي في صفوف حركته، وكما يبدو أن في خلفيتها مسعى حاخامين في مجلس "حكماء التوراة" لرأب الصدع، ووقف حالة الانشقاق، وقد يكون هذا على حساب درعي ويشاي في أي واحد.

تقريبا هناك اجماع على دور أزبیه درعي الحاسم في تحويل "شاس" من حركة ظل إلى قوة سياسية كبيرة في الساحة السياسية، فقد تراس الحركة ابتداء من العام ١٩٩٢، وفي ذات العام قفزت الحركة إلى تمثيل ٦ مقاعد، ثم ١٠ مقاعد في العام ١٩٩٦، و١٩ مقعدا في العام ١٩٩٩، ولكن بعدها دخل درعي إلى السجن بتهم فساد، وأمضى هناك عامين ونصف العام، من أصل أربعة حكم بها.

وانعكست براغماتية درعي على شخص يوسف ذاته، الذي أصدر بعد اتفاقيات أوسلو الأولى فتوى تجيز "التنازل عن الأرض من أجل حقن الدماء"، بمعنى الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ورأبنا الحركة تؤيد برلمانا اتفاقيات أوسلو، وحتى أن شخصيات من الحركة انخرطت في ما تعرف "بمبادرة جنيف للسلام"، الإسرائيلية الفلسطينية. في العام ٢٠١١ انتهت السنوات العشر، التي كان على درعي أن يضيئها خارج الحلبة السياسية، وسبقت انتهائها سلسلة من التقارير التي تحدثت عن عزمه العودة إلى الحياة السياسية، بداية من خلال "شاس"، وسط تهديدات بأن صد الباب في وجهه سيؤديه إلى تشكيل حركة بديلة، تهدد قوة "شاس" البرلمانية، واشتدت التهديدات في العام ٢٠١٢، مع اقتراب موعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إلى أن جاء قرار يوسف بتشكيل رئاسة ثلاثية لحركة "شاس"، مكونه من يشاي ودرعي، ومن كان وزير الاسكان أريئيل أتياس، المقرب من يوسف.

ونشير هنا إلى أن قيادات الحريديم، ومن ثم جمهورهم، اتجهوا في سنوات الالفين نحو اليمين المتشدد، بعد أن كانوا جمهورها خارج الجدل حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحوّل "البراغماتي" درعي إلى يميني متطرف آخر في الحلبة السياسية ومعه نواب كتلته.

في العام الأخير تجاوزت من جديد شبهات فساد متورط بها درعي، الذي أمثل للتحقيق في الأشهر الأخيرة عدة مرات، وسط مؤشرات إلى أن ينتهي به الأمر بلائحة اتهام جديدة، قد تكون القاضية في حال اثبتت ما ورد فيها، نظرا لكونه "صاحب أسبقيات"، وكما في التهم الأولى وأيضا في الشبهات الحالية يجري الحديث عن حصوله على امتيازات وأموال غير مشروعة من عدة جهات.

بموازاة ذلك، وكما ذكر هنا حسب تقارير ظهرت في الأسابيع الأخيرة، فقد بدأ حراك في "شاس" بين "الحاخامين الكبار" لرأب الصدع.

ويقول الصحفي "هارتس"، إن لقاء جرى في موسم الأعياد العبرية الشهر الماضي، بين رئيس مجلس "حكماء التوراة"، الحاخام شالوم كوهين، والحاخام مئير مزور، أبرز شخصية دينية انشقت عن حركة "شاس"، وهو الزعيم الروحي لحركة "ياحد" التي أسسها يشاي، ويقول رافينوفيتش إن ذلك لم يكن لقاء عابرا، بل كما يبدو محاولة لتأسيس شيء، ويشير في تقريره إلى أن مكانة درعي مهزوزة داخل حركته، وأنه لم يعد في مكانة "الحاكم بآمره"، والقادر على إقناع مجلس الحكماء براهيه، كما كان على مدى سنين.

مع ذلك لحركة "شاس" نواة مشوبين صلبة، من جمهور "الحريديم" السفاراديم وأيضا من شرائح يهود شرقيين فقيرة ما تزال تعتمد على مؤسسات ومعونات حركة "شاس" في حياتها اليوم، ولذا فإن التقدير هو أن "شاس" باقية بعد الانتخابات المقبلة، ومن الصعب رؤية خسارة جدية لها في الأصوات والمقاعد، طالما لم يظهر عنوان بديل "لحريديم" السفاراديم.

مقاربة نقدية

في كل إسرائيلي «مستعرب» صغيرا!



مجموعة من المستعربين خلال جولة في القرى الفلسطينية في الجليل في نهاية الأربعينيات.

وينجح في تحويل اللغة العربية إلى لغة إنسانية، محاولين "إنقاذها" من مخالب البرابرة الذين يمتلكونها. ليس صدفة أن تحظى أغنية المستعربين هذه بنصف مليون مشاهدة على قناة يوتيوب، لتتفوق النسخة العبرية-المستعربة بذلك على الأغنية الأصلية للمطرب المصري عمرو دياب، أجهل رد فعل المنتجين المصريين على هذه الخطوة، وماهية الاتفاق حول حقوق التأليف والنشر، ولكن الانتشار الواسع لهذه "العروبة- المستعربة" تحمل في طياتها شيئا من "الطبيعة الإسرائيلية": فكرة اليد الممدودة من أجل السلام، والتقرب من العدو العربي مع الحفاظ على الحدود الجسدية، السياسية والنفسية.

ويبدو أن الإسرائيليين يجنون أبطالهم المستعربين، كما يبدو أن القناة العاشرة أدركت ذلك، عقب نجاح سلسلة حلقات الاستعراب لتسميَ يحزقيلي (محلل القناة للشؤون العربية). لا أعلم كم شخصا ممن قابلهم يعتقدون بأنه لاجئ فلسطيني مقيم في مخيم ما، ولكن هذه السلسلة لم تهدف إلى الاستماع للبرني، إنما إلى مخاطبة اليهودي. هذه اللحظات "المخيفة" التي مزت بالإسرائيلي الجالس في الطائرة بجوار سيدة محبجة، أو بإيلي الذي يلف حول عنقه كوفية ويسافر إلى تركيا، منتحلا شخصية وهمية- هي دلالة على ماهيتنا نحن كمجتمع، على كيفية تصورنا للشرق الأوسط وعلى اختياراتنا حيال ما نزيد رؤيته وسماعه.

استنادا إلى الأرض الخصبة في "فيللا وسط غابة" يمكنني الادعاء أن المستعربين وسياسة الاستعراب- كعملية عسكرية أو كمصدّر فخر واعتزاز- تجاوزا منذ زمن بعيد حدود الوحدات الأمنية، ولم يعودا مرتبطين فقط بجذور الصهيونية وبالعقيدة العسكرية التي تبلورت بعد ثورة البراق وكذبنا مستعربي البلماح، أو بوحدات المستعربين التي تنشط منذ ذلك الحين، أو بالكتب الشهيرة والمسلسلات التلفزيونية والأغاني الحزينة التي يرافقها العزف على العيتار، بل تاضلا في الحياة اليومية لدى الغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل، على سبيل المثال، عند التجنيد لصنوف الجيش الإسرائييلي، في مرحلة "التحقيق الأمني"، والتي يعرف خلالها الجندي/بعادا يجب الرد عندما يسألان ما إنا كان لديهما أصدقاء عرب؛ عامة لا يكون لديهما أصدقاء عرب، وإن وجدوا فهما يعملان أنه يفضل عدم الإشارة إلى ذلك، إنه استعراب من نوع آخر، في حالة أخرى، المواطن الذي تعلم العربية في إطار عسكري أو أمني سيتجنب السؤال الذي يطرحه العربي "أين تعلمت العربية؟" هنا أيضا يتراكم غبار الاستعراب.

تجدد الإشارة أيضا إلى الاستعراب الشيق والمثير، الذي اقتصر سابقا على زيارة البترا والعودة بسلام، وتطور بعدئذ إلى حلم "تناول الحمص في دمشق"، وقد تعززت هذه التصريحات المجازية حتى عام ٢٠٠٧، حين تلقى رئيس الوزراء في حينه، إيهود أولمرت، هدية من القصر الرئاسي لبشار الأسد؛ حمص طازج من دمشق، كإرسالية من المبعوث الأميركي أثناء تواجده هناك، وقد أفاد أولمرت في وقت لاحق: "أمرت بإدخال الصندوق إلى ديواني دون أن يخضع للحمص الأمني". كل ما أردناه هو العودة إلى موطننا بسلام، ولكن ذلك لا يقتصر على رئيس الوزراء الأسبق؛ في الواقع، كلما قدم الحمص الذي يزين مائدتنا من قرية عربية نائية، أو من مدينة فلسطينية يحظر على الإسرائيليين الدخول إليها، كلما كان مذاقه أفضل، إنه مجرد صحن من الحمص، ولكنه يخاطب نبضات القلب التي ترعش الروح الإسرائيلية، روح المستعربين الصغار.

أزبلوا الكوفية عن أعينكم

طالما تعززت النظرة الإسرائيلية السائدة حيال العالم العربي ولم يتغير الوسطاء الإسرائيليون للشرق الأوسط، وطالما استمر قمع الشرقيّ باسم الصهيونية والكيان الإسرائيلي، وطالما تعلمنا اللغة العربية كموضوع اختياري لغرض الاندماج في خدمة الاستخبارات، وطالما انضم كل لقاء عربي يهودي بجو من القلق والسرية، بالبطولة والرجولة، بالأمن المفرط والشعور بالغرابة، وبالإثارة والرومانسية، ستبقى لعنة المستعربين جامحة فوق صدورنا. يبدو لي أحيانا أن أولئك الذين "يعرفون" العرب بشكل رسمي في إسرائيل هم تحديداً المساهمون في القضاء على الاحتمال الأخير للعيش المشترك، فهم يذرون العرب واليهود على حد سواء باتخاذ الحيطة والحذر من بعضهم البعض، العالم الوحيد الذي يسعون إلى تجديده وتاصيله بيننا هو ذلك الذي يعزز وساطتهم، وفي إطاره تبقى إسرائيل جسما غريباً في العالم العربي. بسبب عدسات "الغرابية" التي يلصقونها على أعيننا جميعاً، لا يمكننا رؤية الفرص الماثلة أمامنا؛ بدلا من رؤية العربي- اليهودي، نرى عميلا محتملا أو جاسوسا، بدلا من رؤية اليهودي الناطق بالعربية، نرى مجنّد المتعاونين، بدلا من رؤية نسوق أو متحف، نرى مغامرة مثيرة، وبدلا من رؤية الإنسان نرى خطرا وجوديا، بذلك يتبقى لدينا احتمالا: الاستعراب أو الحياة.

علاقات القوى التي سادت في تلك الوحدة، وحدة البلماح، فقد انعكست في هذه الوحدة علاقات قوى واضحة بين المؤسسة الإسرائيلية وصناع القرار الأشكناز الأوروبيين من جهة، وبين اليهود الشرقيين من جهة أخرى. ويورد درور مقطعاً من تقرير— كتبه يفئال ألون، قائد وحدة المستعربين، وجاء فيه أنهم «حاولوا في حينه تحديد النموذج البشري الملائم لهذه المهمة: أسود داخليا وأبيض ظاهريا». وسُميت الوحدة بـ«الأسود» (هشكوريم باللغة العربية، وفقط بعد أن أدركوا أن هذه التسمية تحقيرية، طلب منهم تغييرها إلى «الفجر» (هشاحر» باللغة العبرية). وتضمن مسار التأهيل تعليمهم كيف يتصرف العربي، وكما كتب ألون: "يجب أن تتعلم كيفية الجلوس على الكرسي أثناء تدخين النرجيلة، كيفية إطلاق الشتاثم أثناء لعبة الطاولة، كيفية دخول المنزل ومناداة النادل، كيفية الدفع وتنظيف الحذاء [...] يجب التأقلم لمصطلحات الفلاحين، اعتياد النوم على الأرض، التعود على القمل".

كان مستعربو البلماح عربا- يهودا ولدوا وترعرعوا في صنعاء، دمشق، الخليل، بغداد ومدن أخرى، المعرفة التي اكتسبوها أثناء تأهيلهم في الوحدة تطرقت أيضا إلى السلوكيات المعتمدة بين البالغين في العالم العربي، بما في ذلك الشؤون الدينية (كيفية أداء الصلاة لدى العرب المسلمين أو العرب المسيحيين)، الثقافة (الأغاني الوطنية الفلسطينية المعاصرة) والأوضاع الراهنة في البلدان العربية. ولكننا لا نستطيع التفاضسي عن حقيقة أن ما تعلموه في هذه التدريبات، أي آلية التنكّر التي تجذرت فيهم، كانت بمثابة الضربة القاضية لكيان مختلف كامن فيهم، فتجاربهم التي سبقت تجنيدهم للوحدة-لفتهم الأم، الأماكن التي ترعرعوا فيها، القيم والثقافة التي اكتسبوها في طفولتهم- كانت تحمل في طياتها أملا للحياتية المشتركة بين اليهود والعرب، أما صدقاتهم الأولى، فكانت تُبشّر باحتمال الحفاظ على هزمة الوصل بين الثقافتين العربية واليهودية، ولكن منذ لحظة تجنيدهم وتفويضهم من قبل الحركة الصهيونية للاندماج في المجتمع العربي- ولكن بشخصيات وهمية وقمصن تغفية- قطعت همزة الوصل هذه، فور انتحالهم للشخصية العربية، تجذّر نهائيا توجيه الصهيونية الأوروبية التي تصقل وتميّز بين اليهود والعرب، فإن تظاهر اليهودي- العربي بأنه عربي، لا يوجد إثبات أفضل من ذلك لعدم كونه عربيا. وهذا تلقى مستعربو الوحدة الضوء الأضخ لإنشاء الثالث غير المقدس: التقرب من العرب، إيذاء العرب وعدم الانتماء للعرب، وقد شكّل ذلك لاحقا تذكرة دخولهم إلى "قُعة أبناء إسرائيل"، ويطلق عليهم بالبرني تسباريم.

الاستعراب كوجهة نظر إسرائيلية

تتعدد أصول كلمة «مستعربين»، فمستعربون» هي تسمية لمجتمعات يهودية قديمة جدا (اليهود المستعربة) الذين كانوا يقطنون في مختلف أراء الشرق الأوسط، بما في ذلك هذه البلاد، تحدثوا العربية وكانوا جزءا لا يتجزأ من الثقافة العربية السائدة. «المستعربون» هي أيضا تسمية نسبت للمجتمعات المسيحية (mozarabes)) التي خضعت للحكم الإسلامي في الأندلس، وهذه إحدى الإمكانيات الواردة لأصل الكلمة، التي تربط بين المصطلح العبري الحديث وبين اللغة العربية، نسبة للفعل «استعرب»، أي «تكيف مع العادات العربية» لكن يوجد أيضا احتمالا إضافيان، ناتجان عن دمج بين كلمتين باللغة العبرية، الأولى هو الدمج بين كلمتي «هستاعر - أي انتقص» و«عربي»، ويكون التركيز بذلك على عملية «الانتقاض/ الهجوم»، خاصة في الأراضي المحتلة. الاحتمال الثاني هو الدمج بين كلمتي «هستافا - أي تسترّ» و«عربي»، ويكون التركيز بذلك على التنكّر والتشبه بالعرب. في كلتا الحالتين، يبدو أن المستعربين في المفهوم العبري الحديث كانوا جزءا من الحمص النووي الإسرائيلي الأمني والمدني أيضاً، على المستوى الأمني، نخص بالذكر وحدات المستعربين الإسرائيلية السابقة والحالية، ومن بينها سرية شاكيد في قطاع غزة في سنوات السبعين، وحدة شمشون في قطاع غزة في سنوات الثمانين والتسعين، دوقديفان - الوحدة المركزية من بين وحدات المستعربين الحالية في الجيش الإسرائيلي، وحدة حرمش في الضفة الغربية في سنوات التسعين، وحدة المستعربين في حرس الحدود، هاغيدعونيم (وحدة المستعربين في شرطة إسرائيل)، متسادا (وحدة المستعربين في مصلحة السجون الإسرائيلية) ووحدات إضافية في جهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)، وجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، التي اشتمل نشاطها السري على التخفي والتنكّر.

ويجدد تسليط الضوء أيضا على تغفلل سياسة الاستعراب هذه في المجالات المدنية، فليس صدفة أن يخفي مسلسل تلفزيوني عن المستعربين بعنوان "فوضى" بشهرة واسعة، ناهيك عن المشهد الذي يفني فيه المستعربون في الفيلم أغنية بالعربية بعنوان "تحلي معاك"، إن يظهر شبائنا الأخير وهم يؤدون أغنية حزينة، يعزفون على العيتار، تتجلى في أعينهم سمات نبيلة،

لقد كان هذا المسار معدا لـ"الدورة الحياتية" للمستعرب الإسرائيلي الوسطي، والطريق التي اعتمده المجتمع اليهودي الإسرائيلي لتقبل الخير- الحكومي المعتدل لـ"الشؤون العربية". هذا، تعلم المجتمع اليهودي الإسرائيلي تقبل حقيقة أن "الخبراء" في هذا المجال هم من اليهود فقط. هل يمكنكم مثلا تذلل بسوية إعلام يهودية مع محل عربي لـ"الشؤون العربية"، أو تحيل معلم عربي يُعدّ طلابه لامتحان الثانوية العامة (البرجوت) باللغة العربية، أو مفشّش عربي لمادة اللغة العربية في جهاز التربية والتعليم، أو محاضر عربي متخصص في دراسات أحد بلدان الشرق الأوسط. بالإضافة إلى وجوب كونهم يهودا، اعتاد الجمهور اليهودي في إسرائيل على اعتبار هؤلاء الوسطاء عزافين ملمين بكل شيء، أبطلا قاردين على اختراق "العقل العربي" وحلّ "الفرغ"، معتقدين أن بإمكانهم أن يشرحوا بجملة واحدة فقط الرواية التالقم لمصطحير الوسائل والقنوات المقبولة لغرض نقل المعلومات التي العربية. ومن منظور إسرائيلي، يعتبر هؤلاء الخبراء أيضا "موضوعيين" وغير منحازين لأنهم لا يربطون الواقع الذين يستعرضونه بالتدابير السياسية التي تتخذها دولة إسرائيل، وتديدا لعدم كونهم عربا- بكلمات أخرى، تبلورت بين اليهود في إسرائيل وبين وسطاء "الشؤون العربية" اتفاقية يتم بحسبها تسخير الوسائل والقنوات المقبولة لغرض نقل المعلومات التي يمكن تصنيفها بحسب الفئات المعهودة، الهدف المتفقّ عليه هو نقل وتعميم المعرفة ضمن حدود الخطاب الإسرائيلي، وضمان مسافة آمنة- فجوة مزدوجة استشرافية على نسق إدوارد سعيد- بين "اليهود" و"العرب"، بين "الخير" و"الشر"، بين "المنطقي" و"غير المتوقع" وبين هؤلاء الذين يريدون العيش وأولئك الذي لا يأبهون بالموت.

الاستعراب، الصهيونية والهوية الإسرائيلية

في هذا الصدد، كان «المستعربون» جوهر هذه الشريحة واردة الذكر؛ فهم جنود، رجال، أبطال، يعرفون العرب، يهود، يتجولون في المناطق العربية ويجعلون في جعبتهم قصصا مجهولة، يحدقون بنا بأعين لامة خلف الكوفية، إنهم الأقرب إلى العرب ونقيضهم المطلق- زبدة الكيان الإسرائيلي. لم يرسم المستعربون لأنفسهم هذه الصورة، فقد سعت الحركة الصهيونية منذ مطلع فجرها إلى التخلي عن ارتباطها بالمنفى الشرق- أوروبي وتحويل المهاجرين إلى عمار محليين. وكان الفلاح الفلسطيني مصدر إلهام لطلائعي حركة بيلسو، والظاهرين في صور تعود إلى نهاية القرن ال١٩ وهم يتناولون طعامهم وسط حقل ما، ولنشطاء منظمة «هشومير» الذين يظهرون بجلابيات وسيوف لم يحضرها معهم من روسيا. لم يختلف عنهم نشاطه البلماح الذين خاضوا شتى المعارك ضد العرب؛ فقد أدخلوا العربية إلى لغتهم، وكلما أجادوا اللغة العربية، وربطوا على أعناقهم كوفيات أكثر «أصالة» وأنجحوا منتجات «بلدية»- كلما كانوا أكثر ارتباطا بيهوية البلماح. بكلمات أخرى، كلما كانوا أقرب إلى «العرب» كلما ازدادت أحيقتهم باستبدالهم وأخذ مكانهم، تقديرا منهم لأهل البيت، إحدى مقالتات البلماح نتيجًا بن يهودا تستذكر المعاملة تجاه العرب في أربعينيات القرن الماضي فتقول: «لقد كانوا ينظرون نموذجًا لأبناء الأرض، أما نحن... فإردنا أن نبدا كالعرب [...] كل من أجاد بضع كلمات عربية كان قديرا جدا، وكل من رافق عربا كان ملكا، ملكا حقيقيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى. يكفي مرافقة [صديق] بدوي واحد، أو حتى حوراني بأئس، ناظر في ميناء يافا، وكلما عرف الفرد منا المزيد عن العادات العربية، وكلما تمكّن من الاندماج بينهم، التصرف مثلهم وخلق لفة مشتركة معهم- كلما اتّسم بنظرنا بصفات الهية (نتيحا بن يهودا، ١٩٤٨ – بين الحيزين: رواية عن بداية الحرب، القدس، كيتز، ١٩٨١، ص ١٧٦).

هذه هي قصة البلماح الذي تبلورت على نسقه روح الجيش الإسرائيلية والدولة التي ولد فيها معظم الإسرائيليين. لقد ضم البلماح أيضا العديد من المستعربين، ليس كهؤلاء الذين نعرفهم اليوم- الذين يتعلمون العربية لبضعة أشهر، أو يظهرون في أفلام مصورة وهم يمشفون عن سدس وسط مظاهرة، الذين يشعرون بالراحة القصوى في خضمّ "الشغب" والمعروفين أساسا بالاعتقالات العنيفة التي يمارسونها- إنهم يهود ناظون بالعربية في منشأهم، خلافا للوضع الحالي- حيث يتعلم المستعربون اللغة العربية في الجيش أساسا، والذي يربط تأهيلهم "الاستعرابي" بالتدريبات الجسدية أساسا، ويعترفون إلى الفلسطينيين لأول مرة وهم يخنثون تحت ملابسهم شتى أنواع الأسلحة- ترعرع مستعربو البلماح مع العرب، عاشوا معهم وتحدثوا العربية منذ صغرهم. لقد كانوا يهودا-عربا، ولكن لهذا السبب تحديدا، وعلى ضوء الصراع العربي- الفلسطيني، اضطرو لإثبات نشاطهم وولائهم طوال الوقت، وفي نهاية المطاف، عملوا ضمن إطار تعود منطلقاته وتنتمي غالبية صناع القرار فيه، كما هو الحال في الحركة الصهيونية، إلى يهود أشكناز. في كتابه مستعربو البلماح (١٩٨٦)، يستحضر تشيكا درور شهادات حول

بقلم: يونتان مندل

تعريف:

نُشرت هذه المقاربة النقدية في كراسة «دليل العالم العربي» التي صدرت في مناسبة إقامة معرض خاص للفنان تامير تسادوك في متحف تل أبيب للفنون محوره «النظرة الإسرائيلية إلى العالم العربي»، وترجمت المقاربة إلى العربية كما ظهرت في الكراسة ربي سمعان من «غلوكال لترجمة والحول اللغوية». ويقدم كاتب المقاربة، وهو الباحث الأكاديمي والمترجم من اللغة العبرية يونتان مندل، قراءة معمقة وفي وقائع تجذّر مفهوم "الاستعراب" داخل المجتمع الإسرائيلي في شتى المستويات، وفي مقدمها المستوى الثقافي المودّلع بالصهيونية، والمستوى الأمني الذي ما يزال يسعى لعسكرة كل مجالات الحياة المدنية في إسرائيل (الحزّر).

قبل بضعة أشهر، سرّث على رجل واحدة من مباراة لكرة السلة إلى معهد تصوير الأشعة في المركز الطبي "إيخيلوف" (تل أبيب)، لأجد نفسي في نهاية المطاف في غرفة تجبير الكسور في هذا المستشفى.

أخبرني الطبيب بأنه حدث تمرّز في الوتر العقبى، وطلب مني الانتظار هناك حتى يقوم بتجبير المنطقة المصابة، وكان ذلك في أول أيام عيد الفطر الإسلامي الذي يختتم شهر رمضان. دخل إلى الغرفة شابان فلسطينيان، أحدهما مصاب مثلي، أخذنا نتحدث باللغة العبرية ومن ثم انتقلنا إلى اللغة العربية. طرحا عليّ السؤال المعهود "كيف تجيد اللغة العربية؟" وسرعان ما أخرجت من جعبتي الرد المعتاد والذي يتطرق إلى جميع السياقات الإيجابية: أترجم من العربية، أتطرق إلى تدريس اللغة العربية في المدارس وإلى تاريخ العرب في البلد، أقيم مشاريع باللغة العربية وأعمل مع زملاء عرب، وعلمت سابقا في منظمات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أغرقتهما بهذه السردود، من دون الإشارة طبعاً إلى الخدمة الإلزامية التي أدتها في وحدة الاستخبارات.

كان الشاب المصاب من مدينة نابلس "لكن لديه تصريح عمل"، قال قريبه من منطقة المثلث، مشيراً مرارا وتكرارا إلى أنه يتوجب عليها توخي الحذر من كوني يهودي-إسرائيليا ناطقا باللغة العربية. ارتسمت على وجهيهما ابتسامة يشوبها شبيء من المرارة عندما تحدثنا عن قضائهما يوم العيد في ظروف كهذه. قبل هذه الواقعة بضعة أيام، وتحديدا في موقع البناء الإسرائيلي الذي عمل فيه الفلسطيني ابن مدينة نابلس، سقطت عليه خلاطة إسمنت، وبدا لي أن العلاج لن يقتصر على التجبير. على أي حال، قرر الشاب استغلال اللقاء العرضي مع ممثل "الإسرائيليين" وسألني عمّا يتوجب عليه فعله وعمّا يمكن اشتقيقه أن يفعله للحصول على تصريح عمل. سارعت لإعطائه رقم الهاتف لمنظمة "أطباء لحقوق الانسان" و"مسلك- مركز الدفاع عن حرية الحركة"، ومن ثم طلب مني إعطاه رقم هاتفي، اتصل بي وقطع الاتصال بعد ظهور رقمه على شاشة هاتفي، ليتسنى لنا بذلك حفظ تفاصيل بعضنا البعض.

لم يفهم المرض السذي كان يرقبنا من داخل غرفة التجبير طبيعة ما كان يدور بيننا. فقد رأى يهوديا إسرائيليا أشكنازيا يتحدث بالعربية مع فلسطيني من الضفة الغربية، وفي نهاية المطاف يتبادلان تفاصيل الاتصال ويتصافحان. تمت منادة الفلسطيني للخضوع للتصوير الشعاعي مجددا. ألقى تحوي سلاما أخيرا، وتمنيت لكليهما عيداً مباركاً.

بقيت في الغرفة مع الممرض الذي اقترب مني، جلس على حافة سريري وسألني مباشرة من دون مقدمات: "أنجحت في تجنيده؟"

هذه القصة ليست استثنائية. قد يكون الممرض فظا وصريحا، لكن في منظومة العلاقات التي أنشأتها الصهيونية، وتبنتها إسرائيل لاحقا، بين اليهود سكان البلد وبين بلدان الشرق الأوسط، بين إسرائيل والعالم العربي وبين اليهود الإسرائيليين والعرب- سواء كانوا فلسطينيين، مصريين، أردنيين أو سوريين- فإن هذا المزيج الذي تشوبه المخاوف والسرية، البطولة والرجولة، الأمن المفرط والشعور بالغرابة، الغربة الشيقة والرومانسية، يكون حاضرٌ بجرعات متفاوتة في كل لقاء عربي- يهودي. يسود هذا المزيج لدى الجمهور الواسع، المواطنين الذين لم يتعلموا أو لم يعملوا في المجال "الاستشراقي" بل ترعرعوا وسط التصورات الإسرائيلية حيال الشرق الأوسط الذي سمي مجازيا بـ"الحي الصعب"، وتبنا التسمية المجازية التي اعتدها إيهود باراك ومن بعده بنيامين نتنياهو اللذان وصفا وجود إسرائيل في الشرق الأوسط كـ"فيللا وسط غابة". هناك أيضا عبارة "شغل عرب" التي تقضي بأن العرب غير جديين وغير مجدين، أما جملة "ما كان هو ما سيكون" التي كثيرا ما يستخدمها محلو الشؤون العربية، وعلى رأسهم إيهود يعاري، هي تعني أن الشرق الأوسط ثابت وغير متغير- فما يخص بعدائه غير المبرر تجاه إسرائيل. هذا التوجه لا يختلف لدى الإسرائيليين الذين "يعرفون عربا"، خبراء المجال الذين تعلموا اللغة العربية أو حصلوا على لقب أكاديمي في دراسات الشرق الأوسط، محلي العالم العربي، العاملين في وزارة الخارجية أو في وزارة الدفاع، المتجولين في المدن الفلسطينية وصولا إلى عمان، الذين يقومون بدرس واستعراض فحوى القنوات التلفزيونية العربية، الذين يشغلون المناصب الخاصة بـ"الشؤون العربية"، الذين يخدمون في وحدة الاستخبارات وفي جهاز الأمن العام الإسرائيلي، ويعملون أحيانا حتى في وحدة المستعربين أحيانا كمستعربين، هؤلاء الذين يكرهون ويحبون العرب في آن واحد، هؤلاء الذين عجنوا وخفروا من أبحاث التسميات المجازية "الحي الصعب"، فيللا وسط غابة"، "شغل عرب" و"ما كان هو ما سيكون".

لقد اعتاد الجمهور اليهودي في إسرائيل على تلقي المزاييا القاطعة التي رسمتها مجموعة الوسطاء- "خبراء" الشؤون العربية- التي خاضت مسارا تاهيليا حكوميا شبه مماثل، تعلم اللغة العربية في المرحلة الثانوية، الخدمة في وحدة الاستخبارات، لقب أول في دراسات الشرق الأوسط أو اللغة العربية وأدائها، ومن ثم "توزّعا" في مختلف الحيزات- خدمات الخارجية والدفاع، الإعلام والنشاط البحثي في مراكز شبه أكاديمية- شبه استراتيجة، وانخرطوا في برنامج تأهيل الجيل الجديد من "خبراء الشؤون العربية" في المدارس.

في العام ١٩٥٦ أقيم قسم "الدراسات الشرقية"- المسار المتقدم لدراسات اللغة العربية في جهاز التربية والتعليم العبري، والذي نتج أصلا عن لقاء أمني- تربوي- عسكري وفي إطاره تم اصطحاب طلاب المدارس إلى البلدات العربية للتعرف عن كُتب إلى "حياة وثقافة العرب"، بما يتلاءم مع منطلقات مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في حينه: "برنامج التخصصات الشرسقية أقيم من وراء النقص الحاد والمزاييد في الطواقم الناطقة باللغة العربية في الوزارات والجيش [...] إننا نسعى إلى متابعة تأهيل الشباب خريجي برنامج التخصصات الشرقية بعد إنهاء المرحلة الثانوية أيضا [...] في إطار الخدمة العسكرية الإلزامية، سيتلقى هؤلاء الشباب تاهيلا إضافيا في الشؤون العربية من خلال مختلف المساقات والدورات، إلى جانب التدريب العملي في إطار وظائف تدريس بالمجتمع العربي، بانتهاا الخدمة العسكرية يتابع الخرجون الأكثر كفاءة التأهيل في إطار معهد علوم الشرق الأوسط في الجامعة (رسالة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل ديبون، والذي شغل سابقا منصب رئيس قسم الشؤون العربية في خدمة الاستخبارات وجمع المعلومات في الهاغاناه، إلى مدير عام وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٦/٧، أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن).

منذ مطلع العام وحتى التاسع من الشهر الجاري:

٦٣ ضحية بالسلاح من المواطنين العرب وسياسات الردع الحكومية الإسرائيلية تؤهل إلى الصفرا!



في حينه أن كل تحويل في صلاحيات الشرطة لجهات مدنية، هو أمر إشكالي وان هذه المهمات يجب أن تنقل بأيدي سلطات الدولة ولا يمكن جعل هيئات وشركات خاصة تقوم بهذه المهمات. سبق أن أعلنت المجموعة أن ما دفعها إلى هذا النشاط هو ازدياد عدد الضحايا من النساء اللاتي قتلن في الحيز الخاص العائلي بأسلحة أزواجهن أو أقربائهن. وهي تشير خصوصاً إلى العديد من الحالات التي كان السلاح فيها بأيدي عاملين في الحراسة وشركات الأمن الخاصة. وأشارت إلى أن الأبحاث من مختلف دول العالم قد أكدت انه في البيوت التي يحمل أحد أفرادها سلاحاً نارياً، يرتفع خطر قتل النساء بثلاثة حتى خمسة أضعاف. وتؤكد أن السلطات الإسرائيلية تقر بحقيقة أن وجود الأسلحة في داخل الحيز الأسري في إسرائيل هو عامل مؤكد وواضح لزيادة هذا الخطر.

تعليقاً على ذلك، كتب حاييم هار زهاف مقالاً في موقع مستقل الشهر الفائت عن إعلان وزير الأمن الداخلي توسيع دائرة أصحاب رخص السلاح بأكثر ما يمكن، وذلك خلال افتتاح مكتب ترخيص السلاح في الرملة (تشرين الأول ٢٠١٧). يقول الكاتب: منطوق إردان هو أن زيادة عدد المواطنين المسلحين بالمسدسات يزيد من احتمالات إحباط عمليات إطلاق نار أو وقفها فور القيام بها، ولكن ما يقوم به الوزير عملياً، وفقاً للكاتب، هو التنصل من مسؤوليته السياسية والأمنية، كوزير وكجزء من الحكومة، في حماية المواطنين من خلال جعلهم مسؤولين بانفسهم عن أمنهم الخاص.. ويقول الكاتب إن الوزارة لا تقدم أية معلومات ومعطيات تثبت أو تظهر على الأقل عدد الحالات التي منع فيها هذا السلاح عمليات إطلاق نار، وكانت منظمة «مرأة للمرأة» المشار إليها أعلاه، قد توجهت إلى المحكمة العليا بالتماس لفحص عدد الحالات التي استخدم فيها مواطنون أسلحتهم الشخصية المرخصة لوقف عمليات مسلحة، ولكن على الرغم من امتناع السلطات عن تقديم معطيات ذلك فإن الرقم يؤهل إلى الصفر. يقتبس المقال المحامية غاليث لوفيتسكي إذ تقول إن فرضية قدرة مواطن مسلح على منع مصيبة تستند على عدد من الفرضيات المجتمعة معاً. وهي فرضيات لا تأخذ بالحسبان إمكانية اختطاف السلاح من المواطن ولا كون صاحب السلاح مختصاً وقادراً على استخدامه بما لا يشكل خطراً، وتؤكد بالمقابل أن هذه الشروط غير قائمة تقريباً أبداً، بل من الجهة الأخرى، قتل سنويًا ما بين ٥-٨ أشخاص معظمهم من النساء منذ العام ٢٠٠٠ بأسلحة في أيدي مدنية.

عسكرية ولا شرطية، بل الذي يجوزته مواطنون. إحدى المجموعات تنشط ضمن منظمة «مرأة للمرأة النسوية» وعنوانها «المسدس على طاولة المطبخ» في إشارة إلى السلاح في البيوت، وخصوصاً الذي يحمله عاملون في مجال الحراسة إلى البيت بعد ساعات دوام العمل. تذكر المجموعة على صفحتها في موقعي «فيسبوك» و«تويتر» آخر الأحداث المرتبطة بالحملة، ومنها على سبيل المثال من الأسابيع الأخيرة: إطلاق نار في كيبوتس رشافيم حيث قام أحد أعضاء الكيبوتس بإطلاق نار على مسؤول فيه فسيب له جرحاً بالغة، وجاء في لائحة الاتهام انه في أعقاب خلاف مالي بين المتهم وبين منظمة الكيبوتس تطور الأمر إلى تهديدات ووقف خدمات مختلفة لذلك الشخص. وبسبب منالية السلاح كانت هذه هي النتيجة، وفقاً للمجموعة. وتشير أيضاً إلى عشرات حالات انفلات الرصاص المفاجئ وغير المقصود التي تقع في كل سنة مسببة القتل أو الإصابات، وتشير مثلاً إلى حادثة وقعت في مطلع هذا الشهر، حين كان جندي يحمل سلاحه في حيز مدني فانطلقت رصاصة غير مقصودة من بندقيته عن بعد صفر وأصاب أحد أقرب أصدقائه. وتشير المجموعة الناشطة أيضاً إلى فتاة في السابعة عشرة من عمرها أصيبت برصاصة انطلقت من بندقية صديقها الجندي، وتقول إن هذه الحالات ناجمة عن إخفاق وفشل في صيانة وحيازة الأسلحة وان الجيش عادة ما يتهم الجنود بعدم التمسك والانضباط بأوامر الأمان وأن هذا هو ما يؤدي إلى تلك الحوادث!

وعلى نحو مرتبط بالتوسع مظاهر عسكرة الحياة المدنية، فإن من بين القضايا التي سلطت المجموعة عليها الضوء، مشروع جديد لوزير الأمن الداخلي إردان يتيح لحراس المراكز التجارية احتجاز مواطنين، وهي تقول إن الأمر يهدد بالتمسك بالأقليات خصوصاً، كما تؤكد جمعيات ومنظمات حقوق إنسان في إسرائيل. وتشير إلى أن هذا المشروع ينضم إلى خطوات سابقة للوزارة/ الحكومة منها السماح بإجراء فحص جسدي حتى من دون وجود شهبات على أجسام مواطنين، وقبلها توسيع دائرة السماح لحراس في مراكز مدنية عامة بأخذ أسلحتهم إلى بيوتهم.

وزارة الأمن الداخلي تبرز هذا المشروع الأخير الذي يعود إلى نحو سنتين بما تسميه «تردي الوضع الأمني وزيادة العمليات الإرهابية»، وتؤكد الوزارة إلى أن قرارها لا ينطبق على جميع الحراس بل «من اجتازوا دورة تأهيل من قبل الشرطة». جمعية حقوق المواطن كانت أعلنت

الدوافع، ولو كان هذا السلاح يهدد يهوداً من طبقات اقتصادية قوية، لاختلف التعامل مع الظاهرة بـ ١٨٠ درجة! إننا نكرر مطالبتنا الشرطة بالقيام بحملة حقيقية مبرمجة ومتواصلة لتخليص المواطنين العرب من آفة وخطر الإجمام والرصاص و«الخواوة» والتهديد وكل ما يرافقها، ونطالب الحكومة بمعالجة كل ما ينتج تلك الآفة وإلى جانب تأكيدنا على واجب المجتمع العربي في رفع درجات التثقيف والتوعية والتربية ضد ممارسات الإجمام، فإننا نرفض المزاعم السلطوية التي تطالب مواطنين عزل بالوقوف أمام السلاح والمسلحين.. لا يوجد دولة تستحق اسمها في العالم تطالب مواطنيها بمواجهة مسلحين.. هذا هو دور الشرطة ودور السلطة ودور الحكومة الإسرائيلية، وكل زعم غير هذا هو تبرير عنصري ساقط ومرفوض».

حملة «نظف بيتك» برسائل متعددة المستويات رسمياً وشعبياً

بالتعاون مع لجنة مكافحة العنف المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، أطلقت الشهر الفائت حملة توعية لجمعية «مبادرات صندوق إبراهيم» هدفها محاربة ظاهرة السلاح في البلدات العربية. وحملت رسالتين: واحدة للوزير إردان والشرطة مفادها: «واصلوا حملات جمع السلاح بالتعاون مع السلطات المحلية العربية من خلال منع الحصانة وعدم محاكمة من يسلم السلاح والخبرة»؛ وأخرى للقيادات العربية جاء فيها: «ادعموا الجهود لجمع السلاح من خلال اسماع صوتكم في حملات دعائية».

يقول مخطط ومنفذو الحملة، ينطلق قرار إطلاق هذه الحملة من الفهم العميق بأن كمية الأسلحة الكبيرة التي يملكها المواطنون تفنذي موجات العنف والجريمة في المجتمع العربي وتفاقم من حدتها التي حصدت منذ مطلع السنة الحالية حياة خمسة وخمسين ضحية من أبناء وبنات المجتمع العربي. ظاهرة حيازة السلاح في المجتمع العربي تنبع أيضاً من الشعور الحاد بانعدام الأمن الشخصي لدى العديد من المواطنين العرب. ويرجع ذلك إلى انعدام الخدمات الشرطية وضبط القانون على نحو كاف. تشير استطلاعات الراي التي قامت بها الجمعية المذكورة إلى أن ٣٢٪ من المشاركين في الاستطلاع يشعرون بعدم الأمان في بلدانهم، كما عبر ٥٤٪ من المستطلعين عن وجود مشاكل عنف، وأفاد ٥٩٪ أنهم لا يتقنون بالشرطة.

ويقول مدير الحملة، حجم حيازة الأسلحة غير المشروعة ليس واضحاً كافية، لكن يبدو أن الحديث عن ظاهرة واسعة، وتشمل عشرات آلاف قطع السلاح، بل يذهب البعض إلى أن هنالك سلاحاً في كل بيت رابع في البلدات العربية. وتشير إلى أن بعض حاملي السلاح هم مواطنون عاديون يشعرون بالقلق على أمنهم وأمن عائلاتهم، لا علاقة لهم بجهات إجرامية. وهي تطالب وزير الأمن الداخلي والشرطة بالإعلان عن حملة متواصلة في البلدات العربية لتسليم السلاح والخبرة بشكل طوعي، وبشراكة كاملة مع السلطات المحلية العربية ومن خلال منح الحصانة وعدم محاكمة من يسلم السلاح. مؤكدة أن هنالك رغبة في المجتمع العربي للقضاء على العنف، وعلى الشرطة أن لا تياس بعد الحملة التجريبية الأولى لجمع السلاح التي جرت قبل أسبوعين وأتت بنتائج ضعيفة، ثمة حاجة للقيام بحملات أخرى مشابهة تعزز بشكل تدريجي ثقة المجتمع العربي بهذه الحملات وجداها. كما دعت إلى تكثيف التحقيقات في حوادث القتل والجريمة الخطرة في المجتمع العربي والكشف عن منفذيها، والعمل على تطبيق القانون ومراقبة كل من يقبض عليه وبحوزته سلاح غير مشروع بل يقيم بتسليمه خلال حملات جمع السلاح ذات الشأن. ودعمت الحملة القيادات العربية إلى عدم تلك الجهود عبر حملة جماهيرية وتأييد حملات جمع الأسلحة. وبدورها أكدت لجنة مكافحة العنف المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية: «إن السلاح هو سرطان في جسد المجتمع العربي، ونحن ندعو جميع المواطنين العرب للانضمام إلى دعوتنا لتنظيف البيوت من أسلحة القتل وتنظيف الرأس من سلوكيات العنف والجريمة. نطقوا ببيوتكم من السلاح».

عشرات حالات انفلات الرصاص غير المقصود كل سنة

منذ عدة سنوات تنشط مجموعات قليلة لمواجهة ظاهرة انتشار السلاح في الحيز المدني الإسرائيلي، أي السلاح غير المخصص لأغراض

كتب هشام نفاع:

«لا يخفى على أحد منا حجم الألم والمأساة الذي نشعر به بعد كل حادثة قتل تعصف بمجتمعنا. يؤلمنا جدا إزهاق كل هذه الأرواح لأننا نعلم أن خلف كل روح تقتل أخلاماً يتم القضاء عليها، عائلة تتشتت، نؤمن أن لكل شخص قصة وحياة ونسعى دوماً لتذكير الناس بحجم المأساة ولذلك نقوم بجمع المعطيات حول ضحايا القتل في مجتمعنا العربي» هذا ما افتتح به «مركز أمان- المركز العربي للمجتمع الآمن» المعطيات الدقيقة لضحايا القتل في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل من مطلع العام ٢٠١٢ إلى يوم ٩ تشرين الثاني الجاري.

وبلغ عدد ضحايا جرائم القتل العرب بالسلاح من مطلع العام ٢٠٠٠ ولغاية ٩ تشرين الثاني ١٢٣٧ ضحية، بينهم ٦٣ ضحية سقطوا منذ مطلع العام الحالي- ٢٠١٧. وفي أيلول الماضي أعلنت وزارة الأمن الداخلي عما سمته «حملة شرطية لجمع الأسلحة غير المرخصة.. الذين يسلمون السلاح لا يقدمون للمحكمة». وجاء في نص نُشر بالعربية: «بمبادرة الوزير إردان، تقوم شرطة إسرائيل سوية مع وزارة الأمن الداخلي، بحملة لجمع الأسلحة غير المرخصة، بالتعاون مع السلطات المحلية العربية، في نطاق الحملة التي ستجري من ١٠ إلى ١٩ أيلول الجاري، لن تتخذ إجراءات جنائية ضد الذين يرجعون الأسلحة التي بحوزتهم، ويحظون بحصانة تحول دون مقاضاتهم، وسيتم نشر الحملة في وسائل الإعلام وباللغة العربية في عشرات البلدات. وقد تم اختيار السلطات المحلية العربية بمصادقة شرطة إسرائيل، تهدف الحملة إلى زيادة وكفاءة ظاهرة السلاح غير المرخص في المجتمع العربي».

بحسب الحملة «يمكن إرجاع الأسلحة بدون الكشف عن هوية أصحابها، ولن تتخذ إجراءات قانونية ضدهم، ويمنح المواطنون الذين يرجعون الأسلحة حصانة ضد تقديم لائحة اتهام ضدهم بامتلاك أسلحة نارية».

وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان انتهر الفرصة ليعلم أن: «الوسط العربي هو المتضرر الرئيسي من ظاهرة السلاح غير المرخص، وقد قررنا تركيز الجهود لمكافحة السلاح غير المرخص، لذلك انطلقنا بحملة غير مسبوقه لإعطاء المواطنين فرصة للتخلص من السلاح غير القانوني الذي يمتلكونه بدون اتخاذ إجراء جنائي ضدهم. امتلاك السلاح يعتبر مخالفة قاسية، وفي بعض الأحيان يصل السلاح إلى أيدي إرهابيين وجنائين. نحن نعمل على مكافحة هذه الظاهرة بجميع الوسائل من أجل تخفيض الحوادث التي يتم فيها استعمال السلاح غير المرخص».

هذا كلام جميل بالمجمل، حتى انه يعكس زعماً بأن حياة العرب الفلسطينيين في إسرائيل تتقلق الحكومة ووزير أمنها الداخلي. وهذا يسبب إرباكاً كبيراً إذ تكاد الشرطة لا تكشف الحقيقة في الغالبية الساحقة من جرائم القتل المشار إليها أعلاه، بالألوف، ناهيك عن إطلاق الرصاص الذي يتسبب بإصابات وإعاقات جسدية مختلفة.

الحملة استمرت من ١٠ إلى ١٩ أيلول الفائت، وقد اعترفت كل من الشرطة ووزارة «الأمن الداخلي» بأن الحملة لم تسفر سوى عن تسليم عدد ضئيل جداً من قطع السلاح. إذ وصل عددها إلى ١٤ قطعة سلاح فقط. وهي تشكل نسبة تؤهل إلى الصفر قياساً بالتقديرات عن الكمية الضخمة من السلاح غير المرخص المتفشي في المجتمع العربي. للتذكير، سبق أن نشرنا هنا تقريراً موسعاً اقتبس وثيقة داخلية صادرة عن وزارة «الأمن الداخلي»، وبموجبها قدرت الشرطة في العام ٢٠١٣ عدد الأسلحة غير القانونية بنحو ٤٠٠ ألف قطعة سلاح؛ هذا الرقم ازداد بالمتوقع منذ ذلك الحين، ما يعني أن الحديث هو عن عشرات ألوف قطع السلاح غير القانونية (على الأقل)، المتفشية في المجتمع العربي.

وقد علقت صحيفة «الاتحاد» بعد انتهاء العملية: «من دون التقليل من قيمة أية وسيلة لتقليل ومكافحة السلاح غير المرخص، بما فيها مثل تلك الحملة، فلا بد من إعادة التأكيد على ان تقييمنا لجهود وجدية الشرطة مشابه لنتيجة حملتها هذه: تؤهل إلى الصفر.. ولا تزال نتهم الشرطة (والحكومة المسؤولة عنها كلها) بالتعاقس والإفخاق في معالجة ظاهرة فوضف السلاح الناطلة في المجتمع العربي، خصوصاً. ولا تزال نتهم الشرطة والحكومة بان استخفافهما عنصري

المعطيات من دول العالم تؤكد:

انتشار السلاح المدني لا يوقف مجرمين بل يزيد جرائم القتل بذلك السلاح!

للنقص في سوق السلاح الذي أحدثه غياب الاتحاد السوفييتي، واضطرار كثير من الدول التي كانت تعتمد على السلاح الروسي إلى أن تبحث عن بدائل.

استخدمت إسرائيل تجارة السلاح ورقة ضغطت من خلالها على دول عديدة في مقاربتها لصراعها مع العرب، فقد لوحث إسرائيل بتقديم مساعدات عسكرية لبعض الدول الإفريقية مقابل تغيير موقف هذه الدول. وتطورت وتوسعت صناعة الأسلحة في إسرائيل لتصبح ركيزة هامة من دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، بل إن الفترة الممتدة من بداية تسعينيات القرن العشرين ولغاية النصف الأول من العقد الأول من الألفية الثالثة كانت فترة عواصمها الاقتصادية العسكري الإسرائيلي؛ إذ قامت إسرائيل بتصدير الأسلحة والعتاد الحربي والأجهزة والمعدات الأمنية إلى كل من القارة الإفريقية بشكل رئيسي، على صورة تعاقدات سرية وبعضها كان علنياً، كما قامت بتصدير السلاح إلى كل من الهند والصين، وقامت إسرائيل بتوفير الأسلحة للجماعات والأطراف في مناطق النزاعات والحروب الأهلية والصراعات الطائفية، التي عادة تخشى الدول المنتجة والمصدرة للأسلحة من شحن أسلحتها إلى مثل هذه الأسواق التي يحاسب عليها القانون الدولي، لكن إسرائيل التي تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية قامت وتقوم بتصدير أسلحتها وتضعها بين أيدي هذه الجماعات حين ترى أن ذلك يخدم أهدافاً لها ويحقق مصالحها. ومنذ العام ٢٠٠٦ بدأ مؤشر مبيعات الأسلحة الإسرائيلية يرتفع بشكل ملحوظ.

دراسات عديدة في الخارج وبشكل قاطع أن سياسة الأسلحة المتساهلة تزيد من نسبة الجريمة المنفذة بالأسلحة النارية، ومن نسبة الانتحار. بدون إطلاق كلمة «إرهاب» التهديدية، لا تسجل هذه الآثار في الوعي العام، لكن في واقع الأمر يدور الحديث حول إرهاب مدني. وتغيير سياسة التسلح في إسرائيل سيحدث آثاراً خطيرة وعنفية على المدى الطويل.

السياق الصناعي الربحي لتقديس السلاح

نشرت صحيفة «هيفنغتون بوست»، قبل نحو شهر ونصف الشهر تحقيقاً عن الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت من أهم ركائز الاقتصاد الإسرائيلي، وتحولت معها إسرائيل إلى واحدة من أشهر الدول المصدرة للأسلحة والعتاد العسكري. ما يهتما في هذا التقرير أنه يوفّر صورة لسياق صناعي ربحي لتقديس السلاح.

في بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأت تتصاعد الصناعات العسكرية الإسرائيلية وتتطور، ودخل القطاع الخاص بقوة في هذه الصناعة التي بدأت تحقق مزيداً من الأرباح، فتم تأسيس مئات الشركات المتخصصة في الصناعات الحربية. في بداية التسعينيات من القرن العشرين قفزت الصناعات العسكرية الإسرائيلية قفزة كبيرة، فقد وصلت نسبة تصدير الأسلحة الإسرائيلية إلى حوالي ٢٥ في المئة من قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية كلها، وذلك نتيجة

وترى أن تشجيع الأشخاص على حمل السلاح بشكل مطرد وعلى إطلاق النار بطريقة متفكر إلى الخبرة، والذي شوهد مؤخراً، يشكل تحولاً جوهرياً وخطيراً في قانون الأسلحة النارية وثقافة ضبط النفس في استخدام هذه الأسلحة. هذه الخطوة هي إجازة كاسمة لعمليات الإعدام بدون محاكمة. في دولة القانون، لا يسمح بإطلاق النار على الأفراد بهدف الانتقام أو الردع. إن هذه الخطوة تخلق أرضاً خصبة أيضاً لإلحاق الأذى بالأبرياء، بمن فيهم المارة، والتعرض لإطلاق النار نتيجة خطأ في تحديد الهوية، وجرائم القتل داخل فضاء الأسرة والتي تزوح النساء ضحيتها في الأساس.

تذكر المنظمة بأن الحكومة نفسها كانت حذرت من فيضان السلاح. ففي العام ٢٠٠٥ أوصت لجنة حكومية بالحد من حجم تسليح حراس الأمن في إسرائيل. وقد حذرت اللجنة من «وجود عدد كبير جداً من الأسلحة النارية في السوق ومن حراس الأمن المسلحين بشكل يفوق الحاجة الحقيقية». وقد صادقت الوزارات الحكومية على التوصيات وشرعت في تنفيذها.

تقول المنظمة: كانت تلك أياماً عسيرة، في أواخر الانتفاضة الثانية، ولكن رأي المهنيين كان واضحاً وهازماً. بالإضافة إلى الأسلحة التي تتواجد في حوزة الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطة، يوجد في إسرائيل حالياً أكثر من ١٥٠٠٠٠ سلاح خاض مرخص. يطلب من أصحاب هذه المسدسات والبنادق تخزينها بشكل آمن والاحتراز في استخدامها. إن إضافة الأسلحة إلى الشوارع ليست حلاً. حتى أنه من المتوقع أن تزيد الوضع سوءاً. أظهرت

المعطيات من دول العالم تؤكد خطورة انتشار السلاح، في الولايات المتحدة مثلاً، حيث فيها أعلى نسبة جرائم قتل لهذا السبب، وتقتل في عاصمة السلاح العالمية بسلاح زوج أو زوج سابق، امرأة ١٦ ساعة، كذلك في سويسرا التي يتفاخر مؤيدو التسليح المدني بانها تضع سياسات ليبرالية في مجال حيازة الأسلحة، بالرغم من أن عدد جرائم القتل فيها منخفض جداً قياساً بالولايات المتحدة، فإن الجرائم التي تقع فيها تتم في ٩٠ بالمئة من الحالات بذلك النوع من السلاح.

في إسرائيل تعزز منظمات ضحايا الرصاص ومنظمات نسوية عن أملها في أن يمتنع وزير الأمن الداخلي عن تقويض السد الذي من شأنه إفراق شوارع البلاد بالمسلحين. وفي الوقت نفسه تطالب بكشف معطيات تفسر هذه السياسة وتتساءل عن سبب رفض الوزارة والوزير توفيرها؛ وذلك في تجاهل تام لما لا يحصى من أبحاث تؤكد أن انتشار السلاح القانوني لا يوقف مجرمين، بل يزيد بشكل دراماتيكي احتمالات وقوع جرائم قتل بذلك السلاح. وتؤكد إحدى الناشطات: إن سلاح الدفاع عن النفس يشكل خطراً عالياً جداً على مواطنين أبرياء أكثر بكثير من الشعور بالامن الذي يوفره لحامله.

منظمة «المسدس على طاولة المطبخ»، وهي ائتلاف يوحد ١٣ من المنظمات النسوية والمجتمع المدني، دعت وزير الأمن الداخلي إلى التمسك بسياسة ضبط النفس في مجال السلاح، وتجنب منح التسهيلات في ترخيص الأسلحة النارية. كما طالبت قوات الأمن الإسرائيلية بالاستناد إلى القانون وتطبيقه، إذ لا يجيز القانون الإسرائيلي إطلاق النار بهدف القتل.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdpd

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي